



كلية التربية

المجلة التربوية



جامعة سوهاج

**تطوير منهج الجغرافيا للصف الأول الثانوي في ضوء مفهوم
الاقتصاد الأخضر لتنمية أبعاد التنمية المستدامة والمسؤولية
الاجتماعية**

إعداد

د/ تهاني عطية محمود البنا

أستاذ مساعد المناهج وطرق تدريس

الدراسات الاجتماعية

كلية التربية - جامعة المنصورة

تاريخ استلام البحث : ٦ يونيو ٢٠٢٣ م - تاريخ قبول النشر: ٢٠ يونيو ٢٠٢٣ م

DOI: 10.12816/EDUSOHAG.2023.

مستخلص البحث :

استهدف البحث الحالي تطوير منهج الجغرافيا للصف الأول الثانوي في ضوء مفهوم الاقتصاد الأخضر لتنمية أبعاد التنمية المستدامة والمسئولية الاجتماعية لدى طلاب هذا الصف، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بإعداد قائمة بمفاهيم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، كما صممت في ضوئها كتاب الطالب متضمناً موضوعات الوجدتين المطورتين ومضمّن به أنشطة الطالب، كذلك دليل المعلم لتدريس الوجدتين، واختباراً يقيس الجانب المعرفي وكذلك السلوكي الموقفي لدى الطلاب، ومقياساً للمسئولية الاجتماعية؛ حيث اشتمل الأخير على بُعد المسئولية نحو (الأسرة، الزملاء، المدرسة، المجتمع)، وتم تطبيق الأدوات الثلاث قبل تدريس الوجدتين المطورتين وبعده لمجموعتي البحث التجريبية والضابطة، حيث جاءت النتائج كآتي:

- ١- فاعلية المنهج المطور في ضوء مفهوم الاقتصاد الأخضر في تنمية الجوانب المعرفية والسلوكية لأبعاد التنمية المستدامة لدى طلاب الصف الأول الثانوي.
- ٢- فاعلية المنهج المطور في ضوء مفهوم الاقتصاد الأخضر في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلاب الصف الأول الثانوي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر - التنمية المستدامة - المسئولية الاجتماعية.

Developing the geography curriculum for students in the first grade secondary school in the light of green economy concept to develop the dimensions of sustainable development and social responsibility

By

Dr. Tahany Attia Mahmoud Elbana

Associate Professor of Curriculum and Methods of Teaching Social Studies
Faculty of Education- Mansoura University

Abstract

The current research aimed at developing the geography curriculum of the first year secondary stage students in the light of green economy concept to develop the dimensions of sustainable development and social responsibility. To reach this aim, the researcher prepared a checklist including the concepts of green economy and sustainable development; in addition to designing a student book with the topics and activities of the developed units. The researcher prepared also a teacher's guide; a test for assessing student's both cognitive and behavioral situational sides, and a scale for assessing social responsibility (towards family, peers, school and society). The three instruments were administered to the control and experimental groups before and after conducting the experimental treatment. The results indicated the effectiveness of the curriculum developed in the light of the green economy concepts in enhancing the 1st year secondary stage students' social responsibility as well as their cognitive and behavioral domains of sustainable development.

Key words: green economy, sustainable development and social responsibility

المقدمة والإحساس بالمشكلة:

تشهد المنطقة العربية وبلدان العالم المختلفة حراكاً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً يجعل دور التربية في مواكبة هذا الحراك أمراً حتمياً، من خلال إعداد المواطن الصالح القادر على تحمل المسؤولية الشخصية والاجتماعية، ووضع الآليات لتحقيق ذلك.

وهذا يجعل تطوير المناهج الدراسية أمراً حتمياً في ضوء المسؤولية الاجتماعية من أجل التعامل مع كل ما هو جديد في ظل المستجدات المجتمعية.

قد احتلت قضايا البيئة والدفاع عن مقومات استدامتها مكانة مهمة خلال العقود الأخيرة نظراً للاستغلال اللاعقلاني للموارد والأنظمة البيئية من قبل دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، سعياً منهم لبناء تقدمهم الاجتماعي وتحقيق نموهم الاقتصادي، مما أحدث اختلالات بيئية بدأت تؤثر في حياة الإنسان (درويش، ٢٠١٩، ٣٠١٩).^١

وتعد القضايا البيئية مثل: التلوث، وتغير المناخ، والتصحر، وإدارة النفايات، وندرة المياه هي محور اهتمام مناهج الدراسات الاجتماعية بصفة عامة والجغرافيا بصفة خاصة، لما لها من انعكاس مباشر وخطير على حياة الإنسان وصحته، فهي ترتبط ارتباطاً شديداً بمناهج الجغرافيا وتتماشى مع طبيعة هذه المادة في دراستها لعلاقة الإنسان ببيئته وتأثيره وتأثره بها من خلال شبكة العلاقات التفاعلية بينه وبين عناصر نظامه البيئي (إمام، ٢٠٢٠، ٥٢٠).

وبالتالي أصبحت المساهمة في إنقاذ البيئة من خلال إكساب الأفراد المعلومات، والقيم، والاتجاهات البيئية التي تنبع من شعوره بالمسؤولية تجاه الحفاظ على موارد البيئة وممارسة سلوكيات صديقة للبيئة، كذلك إيمانه بحق الأجيال القادمة في الاستمتاع بموارد البيئة والشعور برفاه الإنسان وتحقيق العدل على المدى الطويل، والتقليل من الانبعاثات الضارة، والاهتمام باستهلاك منتجات وخامات غير مضرّة بالبيئة، كذلك إكسابه مهارات التعامل السوي مع البيئة.

ولعل كل هذه الآليات التي ينبغي أن يتبعها الإنسان من أجل الحفاظ على بيئته والعيش معها بسلام مع الحفاظ على مواردها وحق الأجيال القادمة في ذلك هو مجال التنمية المستدامة.

^١ يسير التوثيق وفقاً للإصدار السادس للجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) (الاسم الأخير للمؤلف، السنة، رقم الصفحة)

فقد أصبح الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة محل تركيز الباحثين وصناع القرار على المستويين المحلي والدولي ، وقد أرجع البعض ذلك إلى عدم مراعاة البعد البيئي في سياسات التنمية لدى بعض الدول ، مما ترتب عليه حدوث العديد من المخاطر؛ وهذا دعا إلى ضرورة تبني سياسات تنموية تحقق التوازن البيئي وفي نفس الوقت تحافظ على الثروات، وهو ما أطلق عليه الاقتصاد الأخضر، حيث سعت العديد من دول العالم في السنوات الأخيرة إلى تحقيق استثمارات عديدة في القطاعات البيئية وتحقيق عوائد اقتصادية مرضية نتاج ذلك.

وفي هذا السياق يعرف معقاي (٢٠١٩، ١٣٩)^٢ التنمية المستدامة بأنها: عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، والأعمال التجارية، أي تشمل أبعاد التنمية الثلاث (الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية) دون المساس بقدرة الأجيال على تلبية حاجاتها. كما تعرف جمال الدين (٢٠١٧، ٧) التنمية المستدامة بأنها: القدرة على مواجهة حاجات الحاضر دون التضحية بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها.

كما عرفت التنمية المستدامة بيئياً بأنها: استخدام موارد المجتمع والمحافظة عليها ودعمها للحفاظ على العمليات البيئية التي تعتمد عليها الحياة، والجودة الشاملة للحياة في الحاضر والمستقبل.

وقد أقر المجتمع الدولي مفهوم التنمية المستدامة كموضوع له أبعاده في مؤتمر قمة الأرض المنعقد في البرازيل عام ١٩٩٢ م ، حيث الجمع بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة من أجل تحقيق مستقبل مستدام (غنيم وأبو زنت، ٢٠٠٧، ١٧٢).

فتشير جمال الدين (٢٠١٧، ٩) أن التعليم من أجل التنمية المستدامة هو التعليم الذي يساعد على توضيح معنى الاستدامة وفهمها، ويشجع الطلاب على المشاركة بنشاط في قضايا الاستدامة؛ لتعزيز أساليب الحياة التي تتسق مع الاستخدام العادل والمستدام للموارد. والتعليم من أجل الاستدامة ينمي لدى الطلاب القدرة على نقد المجتمع، ويساعدهم على فهم الاستدامة كجزء من مسؤوليتهم الاجتماعية والأخلاقية، وتكون لديهم القدرة على تسهيل التنمية النشطة واستمرارها وليس نضوبها.

وهذا ما أشارت إليه الوثيقة الختامية بعنوان "المستقبل الذي نصبوا إليه" لمؤتمر ريودي جانيرو عام (2012م) التأكيد على أهمية الاستجابة والمشاركة الفاعلة للمؤسسات التعليمية، من خلال مشاركة الطلاب، والمعلمين، والمناهج الدراسية والتدريبية وتطويرها، من أجل الوصول إلى الممارسات الجيدة، وتطوير المهارات والكفاءات، وتعليم التنمية المستدامة باعتبارها عنصراً مشتركاً في كافة التخصصات الدراسية (منظمة الأمم المتحدة، ٢٠١٢، ٢٧ - ٥٨).

وتشارك مصر في هذه المساعي بجدية، بالرغم من أن نصيب مصر من انبعاثات الغازات الدفينة الملوثة للغلاف الجوي ضئيلة جداً، إلا أنها قد وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وصدقت عليها، ويتم تنفيذها في الإطار المحدد لها، كما وقعت على بروتوكول كيوتو وجاري تنفيذه، كذلك أنشأت وحدة التغيرات المناخية بجهاز شؤون البيئة لتتولى شؤون تغير المناخ والقضايا الخاصة به، وأنشأت اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة لتنفيذ بروتوكول كيوتو.

وتتمثل أهداف التنمية المستدامة في (١٧) هدفاً تخص مجالات التنمية المختلفة، ومنها مجال التعليم، وهذه الأهداف تعد أهدافاً متكاملة ومتربطة تتمثل في: القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة والنظافة الصحية، وطاقات نظيفة وبأسعار معقولة، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والحد من أوجه عدم المساواة، ومدن ومجتمعات محلية مستدامة، والإنتاج والاستهلاك المستدام، والعمل المناخي، والحياة تحت الماء، والحياة في البر، والسلام والعدل والمؤسسات القوية، والشراكات من أجل الأهداف. ولكون هذه الأهداف متوازنة ومتربطة ولا بد من السعي لتحقيقها بشكل متكامل، فينبغي أن تصب جميعها لتغذية مجال التعليم، من خلال الإسهام بخطى جادة من أجل تطوير منظومة التعليم لتحقيق الرؤى المستقبلية، ف جاء الهدف الرابع للتنمية المستدامة يتناول ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. ولعل كل هذه الجهود ستجني ثمارها من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب، وتطوير المهارات؛ من أجل إعداد الأفراد القادرين على الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

حيث أكدت العديد من الدراسات على أهمية مفهوم الاقتصاد الأخضر والمفاهيم المرتبطة به، ودعت إلى ضرورة دمجها بالمناهج الدراسية، وتناول آليات تحقيقه من خلال العملية التعليمية، كدراسة: (Unay&Bojno2019)، ودراسة الحنان (٢٠٢٠)، ودراسة سليمان (٢٠٢٠)، ودراسة فؤاد (٢٠٢٠).

والاقتصاد الأخضر وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يعرف بأنه: الاقتصاد الذي تتحسن فيه رفاهية الإنسان، والمساواة الاجتماعية في مقابل التقليل من المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية للموارد (صالح ، ٢٠٠٣ ، ٩١).

كما اعتبر (Huerman, 2019, 36) أن الاقتصاد الأخضر يعد مرادف للاقتصاد المستدام، ويعرفه بأنه: الاقتصاد الذي يركز بشكل خاص على التغييرات الأساسية المطلوبة، لضمان أن تتم النظم الاقتصادية بطريقة أكثر استدامة.

وعرفه معقاي (٢٠١٩ ، ١٤١) بأنه: الاقتصاد الذي يقلل من الانبعاث الكربوني ويزداد فيه كفاءة استخدام الموارد ويستوعب جميع الفئات وهو النماذج الجديدة للتنمية الاقتصادية السريعة القائم على المعرفة الجيدة للبيئة.

والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر أصبح ضرورة بيئية في الوقت الحالي، فهو يؤثر على التنمية الاقتصادية بشكل كبير من خلال التحول في نمط الإنتاج والاستهلاك، كما أن الاستثمارات الخضراء ستحقق مكاسب في التوظيف خلال الفترة من ٢٠٣٠ إلى ٢٠٥٠م وخاصة في ظل نقص الموارد الذي ستشهده هذه الفترة، ويقصد بالتوظيف هنا نمط ونوع التوظيف وفقاً لمتطلبات سوق العمل، حيث أشارت الدراسات أن الاستثمارات الخضراء تميل إلى التوظيف بكثافة أكثر خلال فترة قصيرة (عبد الحكم ، ٢٠١٦ ، ٣٦٥).

وفي نفس السياق يشير علي (٢٠١٤ ، ١١٩) إلى أن التخطيط الأخضر أصبح ضرورة اقتصادية، فهو الضامن لتحقيق رفاهية اقتصادية واجتماعية، ومجسم لمفهوم التنمية المستدامة؛ وذلك من خلال تخطيط استخدام الأرض ومواردها، فالعالم اليوم يعاني من العديد من المخاطر والكوارث البيئية الناتجة عن عشوائية استغلال الأرض ومواردها الطبيعية.

لذا أصبح من الضروري إدماج الاقتصاد الأخضر ضمن الخطط والاستراتيجيات الوطنية القائمة، كالتنمية، وتغير المناخ، والاستهلاك والإنتاج المستدامين.

ولكي تتحول أي دولة نحو الاقتصاد الأخضر لا بد من وجود متطلبات معينة، منها :

اهتمام الدولة بتنمية الريف وتحسين مستوى المعيشة لدى سكانه، والحفاظ على الموارد المائية، وحمايتها من مصادر التلوث المختلفة، ومراجعة السياسات الحكومية، وجعلها خاضعة لنظام الاقتصاد الأخضر، ومعالجة مشكلة النفايات البيئية من خلال تصنيعها وإعادة معالجتها، وجعلها مورداً بدلاً من كونها مصدر لتلوث البيئة، بالإضافة إلى مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام آليات ووسائل بناء الاقتصاد الأخضر (صالح، ٢٠٠٣، ١٢٩).

كما تؤكد عبد الحكم (٢٠١٦، ٣٥٥) أن الاقتصاد الأخضر هو المنهج الجديد الذي تسعى بعض الدول إلى تحقيقه في السنوات القادمة، والذي يسعى إلى استخدام مفهوم حماية البيئة من أجل التنمية والحفاظ على الموارد، وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وتعد مصر من الدول التي استفادت من تجارب الآخرين في إطار استراتيجيتها لتحقيق النمو الأخضر، حيث تتزايد الخطوات التي تتخذها الدولة نحو مستقبل يتم فيه ترشيد استهلاك الطاقة الكربونية، ويقل فيه انبعاث الغازات الضارة، ويزداد فيه العدل الاجتماعي.

كما أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر سيفرض واقعاً جديداً في سوق العمل، حيث سيتم توفير الوظائف الخضراء والتي تتوافق مع بعض المعايير لتحقيق جودة العمل في القطاعات الخضراء، مثل الزراعة، والغابات، والصيد، والطاقة، والنقل، والسياحة المستدامة، بالإضافة إلى قطاع إدارة النفايات وإعادة تدويرها (Tandon, 2012, 12-14).

فالاقتصاد الأخضر يعد وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وليس بديلاً لها، فهو نموذج اقتصادي تنموي جديد سريع النمو مقترح في مقابل النموذج الاقتصادي السائد وهو الاقتصاد الأسود الذي يعتمد على حرق الوقود الأحفوري، مثل: البترول، والفحم، والغاز الطبيعي كمصدر للطاقة.

وقد جاء مفهوم الاقتصاد الأخضر للربط بين الاقتصاد والبيئة بما فيها من موارد، كالمياه، والهواء، والنفط، والغابات، مما ساعد على تغير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد زيادة استغلال الموارد الاقتصادية إلى تحقيق التنمية المتوازنة أو المستدامة.

فالاقتصاد الأخضر يعد أحد آليات تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تشجيع الابتكار، وفتح أسواق جديدة، وتوفير فرص عمل، وتطبيق تكنولوجيات متقدمة لتحقيق الأمن الغذائي، وكفالة حصول المناطق الريفية على الطاقة، وإمدادات المياه النظيفة، ومرافق الصرف الصحي.

بالإضافة إلى التحدي الكبير والخطير الذي تواجهه جميع دول العالم اليوم وهو تغير المناخ، مما سيجعل من الضروري التحول نحو الاقتصاد الأخضر لمواجهة آثار تلك التغيرات المناخية.

وفي ظل رؤية مصر الاستراتيجية للتنمية الشاملة ٢٠٥٠، ستتعدد وتتضخم مصادر التلوث الناشيء عن المصادر الصناعية، كذلك التلوث الناتج عن المخلفات الصلبة والنفايات، كما سيترتب على تغير كميات الأمطار على منابع نهر النيل فقد ما يقرب من ٣٠ - ٦٠% من موارده المائية، مع ارتفاع منسوب سطح البحر، كل ذلك سيهدد نسبة كبيرة من الاستثمارات في مجال السياحة، وسيؤثر سلباً على إنتاج الغذاء، لذا تسعى مصر جاهدة إلى محاولة التغلب على هذا الضرر البيئي وتحقيق تنمية اقتصادية عالية من خلال إقامة مشروعات ومبادرات، وتوجيه الاستثمارات والجهود نحو المشروعات الصديقة للبيئة.

وإذا كان هناك تحولاً بات ضرورياً في المبادئ الأساسية للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، فلا بد أن يكون هناك تحولاً مرافقاً وموازياً في مجال التعليم، فينبغي أن يكون هناك تعليم وتعلم من أجل الاقتصاد الأخضر، وهذا يتطلب إعادة النظر في مناهجنا الدراسية واستراتيجيات ووسائل تنفيذها، فينبغي إعادة تقييمها في ضوء متطلبات الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، بل وتطويرها لتفي بهذه المتطلبات، وهذا ما أوصت به دراسة الجلوي (٢٠١١).

مما يتطلب تنظيم مناهجنا الدراسية بشكل يمكن من إعداد موارد بشرية مستقبلية للعمل في اقتصاد يتوافق مع مفهوم الاقتصاد الأخضر والمسئولية المجتمعية، كذلك نحن في حاجة إلى نظم تعليمية تحقق التنمية المعرفية والمهنية للأجيال الناشئة، والحاجة إلى نظم تعزز الانسجام والتنمية المشتركة للمجتمع والنظم البيئية بدلاً من قهر الطبيعة.

ففي ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية المرتبطة بالتحولات العالمية في كل المجالات، حيث شهدت العقود الأخيرة جهود كبيرة من جانب العديد من الجهات داخل المجتمع من أجل التصدي لهذه التغيرات وآثارها السلبية على المجتمع، هنا تأتي مسؤولية الأفراد والمنظمات في تقديم الدعم الاقتصادي، والبيئي، والثقافي، والاجتماعي من أجل تحقيق تنمية مجتمعاتهم (حسام الدين، ٢٠٠٣، ٧).

حيث تقاس فاعلية الفرد وقيمه بقدر ما يتحمل من المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، فهي التزام لدى الفرد أولاً، يليه الوفاء بهذه الالتزامات من خلال جهوده الخاصة وإرادته الحرة.

واستجابةً لذلك فإن مؤسسات التعليم في المجتمع تقع عليها مسؤولية النهوض بالمجتمع وتنميته في مختلف المجالات، من خلال إعداد الطلاب بشكل يمتي لديهم ثقافة المسؤولية الاجتماعية عن كل ما من شأنه تحقيق مصلحة المجتمع العامة وتنميته بشكل مستدام .

إلا أن المستقرىء لواقع طلابنا خاصة في المرحلة الثانوية، يجد أن هناك تراجعاً في شعورهم بمسئوليتهم الاجتماعية تجاه تحقيق التنمية الشاملة لهذا المجتمع ، وضعف اهتمامهم بما يجري حولهم من متغيرات وتأثيرها البالغ على حاضرهم ومستقبلهم أيضاً، وهذا ما أطلق عليه عثمان (٢٠١٠، ٩٧) بمفهوم اعتلال المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب.

كذلك ما لمستته الباحثة من ضعف إمام طلاب الصف الأول الثانوي بالمفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة، مما أثر بشكل سلبي على شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه قضايا التنمية بمجتمعهم، وهذا ما كشفتته نتيجة الدراسة الاستكشافية التي طبقتها الباحثة على عينة مكونة من (٣٠) طالباً وطالبة بالصف الأول الثانوي، حيث طبقت عليهم اختباراً يقيس بعض المفاهيم المرتبطة بالأبعاد الخمسة للتنمية المستدامة مكوناً من (٢٠) مفردة، وصيغ الاختبار من نوع الاختيار من متعدد، حيث جاءت درجات الطلاب منخفضة، كما يتضح من نتائج الجدول التالي:

جدول (١)

نتائج الدراسة الاستكشافية لتوافر مفاهيم أبعاد التنمية المستدامة لدى طلاب الصف الأول الثانوي.

المجال	البعد	الوزن النسبي لدرجة التوافر
التنمية المستدامة	البيئي	١٢%
	الاقتصادي	١٠%
	الاجتماعي	٨%
	التعليمي	٧%
	التكنولوجي	٥%

يتضح من الجدول السابق وجود مشكلة لدى طلاب الصف الأول الثانوي في اكتسابهم المفاهيم المرتبطة بأبعاد وجوانب التنمية المستدامة، ربما يرجع ذلك إلى طبيعة المناهج الدراسية التي تقدم لهم، وضعف تركيزها على مفاهيم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

التي أصبحت ضرورة حياتية ملحة للعيش والتكيف مع البيئة والمجتمع المحيط بنا، من هنا جاءت فكرة البحث الحالي والحاجة الملحة إلى إعادة النظر في مناهج الجغرافيا بالمرحلة الثانوية، وضرورة تطويرها؛ لتفي بمتطلبات مفهوم الاقتصاد الأخضر وبالشكل الذي ينعكس على تحقيق متطلبات وأبعاد التنمية المستدامة، وتحقيق المسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب الذين هم صانعي المستقبل، ومسئولين عن تنمية اقتصاده، وأن كل فرد من أفراد المجتمع عليه مسؤولية تنظيم حياته وسلوكياته بشكل يتماشى مع أخلاقيات المسؤولية البيئية الواقعة عليه، كذلك بناء مناهج دراسية تهدف إلى تخفيض التكاليف البيئية إلى أدنى حد، مع تقليل خسائر الإنتاج، والحد من كثافة الطاقة في القطاع الصناعي.

مشكلة البحث:

من خلال نتائج الدراسة الاستكشافية وما أوصت به البحوث والدراسات السابقة، وانطلاقاً من كون الاقتصاد الأخضر نموذج جديد لتحقيق التنمية في كافة أبعادها، ودوره المهم في خلق فرص عمل كثيرة، وتحقيق التنمية المستدامة، ومواجهة التغيرات المناخية، كان من الضروري تطوير المناهج الدراسية التي تقدم لأبنائنا الطلاب في ضوء هذا المفهوم، ودراسة علاقة ذلك بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في ظل شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه تحقيق التنمية الاقتصادية لمجتمعهم، جاءت فكرة البحث الحالي، والذي يستهدف تطوير منهج الجغرافيا للصف الأول الثانوي في ضوء مفهوم الاقتصاد الأخضر؛ لتنمية أبعاد التنمية المستدامة، والمسؤولية الاجتماعية لدى طلاب هذا الصف، وعليه تم صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

" كيف يمكن تطوير منهج الجغرافيا للصف الأول الثانوي في ضوء مفهوم الاقتصاد الأخضر لتنمية أبعاد التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية لدى طلاب هذا الصف؟".
وتتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما أبعاد التنمية المستدامة الواجب تنميتها لدى طلاب الصف الأول الثانوي؟
٢. ما أبعاد المسؤولية الاجتماعية الواجب تنميتها لدى طلاب الصف الأول الثانوي؟
٣. ما أسس تطوير منهج الجغرافيا للصف الأول الثانوي في ضوء مفهوم الاقتصاد الأخضر كنموذج جديد للتنمية؟

٤. ما التصور لمنهج مطور في الجغرافيا للصف الأول الثانوي في ضوء مفهوم الاقتصاد الأخضر؟
٥. ما فاعلية المنهج المطور في تنمية أبعاد التنمية المستدامة لدى طلاب الصف الأول الثانوي؟
٦. ما فاعلية المنهج المطور في تنمية أبعاد المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الصف الأول الثانوي؟

فروض البحث:

١. يوجد فرق دال إحصائياً (≥ 0.05) بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في التطبيق البعدي لاختبار المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة لصالح المجموعة التجريبية.
٢. يوجد فرق دال إحصائياً (≥ 0.05) بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي والبعدي لاختبار المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة لصالح التطبيق البعدي.
٣. يحقق المنهج المطور فاعلية في تنمية المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة لدى طلاب الصف الأول الثانوي.
٤. يوجد فرق دال إحصائياً (≥ 0.05) بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في التطبيق البعدي لاختبار المواقف السلوكية المرتبطة بأبعاد التنمية المستدامة لصالح المجموعة التجريبية.
٥. يوجد فرق دال إحصائياً (≥ 0.05) بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي والبعدي لاختبار المواقف السلوكية المرتبطة بأبعاد التنمية المستدامة لصالح التطبيق البعدي.
٦. يحقق المنهج المطور فاعلية في تنمية الجوانب السلوكية المرتبطة بأبعاد التنمية المستدامة لدى طلاب الصف الأول الثانوي.
٧. يوجد فرق دال إحصائياً (≥ 0.05) بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في التطبيق البعدي لمقياس المسؤولية الاجتماعية لصالح المجموعة التجريبية.

٨. يوجد فرق دال إحصائياً (≥ 0.05) بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي والبعدي لمقياس المسؤولية الاجتماعية لصالح التطبيق البعدي.
٩. يحقق المنهج المطور فاعلية في تنمية أبعاد المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الصف الأول الثانوي.

أهداف البحث:

- تحديد أبعاد التنمية المستدامة الواجب تنميتها لدى طلاب الصف الأول الثانوي في مادة الجغرافيا.
- تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية الواجب تنميتها لدى طلاب الصف الأول الثانوي في مادة الجغرافيا.
- تطوير منهج الجغرافيا للصف الأول الثانوي في ضوء مفهوم الاقتصاد الأخضر.
- تحديد فاعلية المنهج المطور في تنمية أبعاد التنمية المستدامة لدى طلاب الصف الأول الثانوي.
- تحديد فاعلية المنهج المطور في تنمية أبعاد المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الصف الأول الثانوي.

أهمية البحث:

- جاء البحث الحالي انسجاماً مع الرؤية العالمية التي تدعو إلى تحقيق استدامة تنمية من خلال الحفاظ على الموارد البيئية، واكتساب السلوكيات الصديقة للبيئة، بما يحقق تنمية مستدامة يكون نتاجها رفاهية الإنسان .
- جاء البحث الحالي استجابة للبحوث والدراسات السابقة التي أوصت بضرورة بناء البرامج وتطوير المناهج الدراسية في ضوء توجهات الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة.
- قدم البحث الحالي قائمة بمبادئ الاقتصاد الأخضر التي تناسب طلاب المرحلة الثانوية ومناهج الجغرافيا لهذه المرحلة.
- توجيه انتباه معلمي وموجهي مادة الجغرافيا بالمرحلة الثانوية والمراحل الدراسية الأخرى إلى مبادئ الاقتصاد الأخضر التي ينبغي اهتمامهم بها، وتوظيف المواقف التدريسية التي تساعد على تحقيق والالتزام السلوكي بها.

- توجيه أنظار القائمين على تطوير مناهج الجغرافيا بالمرحلة الثانوية إلى الاهتمام بمفاهيم التنمية المستدامة.
- فتح باب الاهتمام من قبل الباحثين بدراسة مفهوم الاقتصاد الأخضر والتفكير في آليات مختلفة وجديدة لتحقيقها من خلال مناهج الجغرافيا.

حدود البحث:

اقتصر البحث الحالي على الحدود التالية:

- أ- حدود موضوعية:
 - بعض مبادئ الاقتصاد الأخضر، وهي (الاستدامة، والعدل، وصحة الأرض، والدمج، والمرونة، وحماية حقوق الأجيال القادمة).
 - بعض أبعاد التنمية المستدامة، وهي: البعد البيئي، والاقتصادي، والمجتمعي، والتكنولوجي، والتعليمي .
 - بعض أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وهي: الاهتمام، والفهم، والمشاركة.
- ب- حدود زمنية: تم تطبيق البحث الحالي خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ م .
- ج- حدود بشرية:

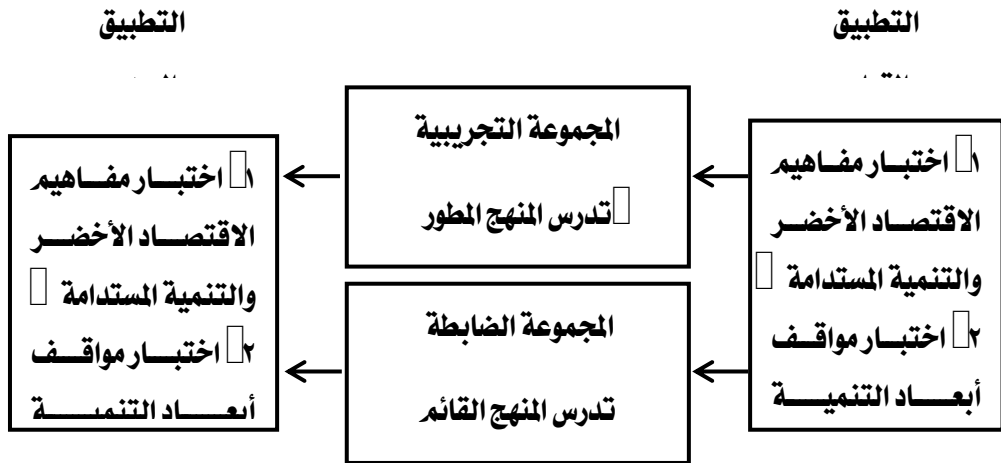
عينة مكونة من (٣٢) طالبًا وطالبة بالصف الأول الثانوي بمدرسة الشهيد أشرف جاد الثانوية المشتركة بالبرامون التابعة لإدارة شرق المنصورة التعليمية كمجموعة تجريبية، وعينة مكونة من (٣٠) طالباً وطالبة بمدرسة بدواي الثانوية المشتركة كمجموعة ضابطة.

منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهجين التاليين:

١- المنهج الوصفي: في إرساء الإطار النظري المتعلق بمتغيرات البحث: الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية، والإلمام بالدراسات السابقة والكتابات المتخصصة ذات الصلة بكل متغير.

٢- المنهج التجريبي: لقياس فاعلية المنهج المطور في ضوء مفهوم الاقتصاد الأخضر في تنمية أبعاد التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الصف الأول الثانوي، ويوضح الشكل التالي التصميم شبه التجريبي للبحث:



شكل (١) التصميم شبه التجريبي للبحث

مصطلحات البحث:**الاقتصاد الأخضر: Green Economy**

عرف برنامج الأمم المتحدة (٢٠١٢، ١) الاقتصاد الأخضر بأنه: الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسناً في رفاة الإنسان والمساواة الاجتماعية، ويقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية، وندرة الموارد الإيكولوجية، ويقلل فيه انبعاث الكربون، وتزداد كفاءة استخدام الموارد، كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية، ويتطلب الاستثمار في إعادة بناء المهارات والتعليم.

ويعرف إجرائياً خلال البحث الحالي بأنه: الممارسات البيئية الصحيحة الصديقة للبيئة لطلاب الصف الأول الثانوي، والتي تنبع من امتلاكهم المعارف، والمهارات، والقدرات التي تؤهلهم لتنفيذ الأنشطة، والمشروعات، والخدمات التي تحقق الرفاهية للإنسان، من خلال الاستهلاك الرشيد للموارد البيئية دون الإفراط ويحقق التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة: Sustainable Development

عرفها البريدي (٢٠١٥، ٢٢) بأنها: التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة. وتعرف إجرائياً بأنها: إدارة الموارد البيئية بالشكل والمستوى الذي يحقق جودة حياة الفرد، ويلبي احتياجاته منها دون الإضرار باحتياجات الأجيال القادمة من هذه الموارد، وتشمل البعد البيئي، والاقتصادي، والاجتماعي، والتقني، والتعليمي.

المسئولية الاجتماعية: Social Responsibility

عرفها الرحالة (٢٠١١، ٦٥) بأنها: تعهد والتزام متخذي القرار في القيام بالأفعال التي من شأنها أن تحافظ على ثروات المجتمع وتطوراتها، مع تحقيق فائدتها الذاتية، أي أنها تعني التناسق بين الأفعال التي تقوم بها المنظمة لتحقيق الفائدة الذاتية، وكذلك تحقيق الفوائد للمجتمع.

وتعرف إجرائياً بأنها: التزام طلاب الصف الأول الثانوي بالسلوكيات التي تعكس اهتمامهم بمشكلات مجتمعهم، والوعي بأهمية الدور المطلوب منهم لتحقيق ذلك، من أجل تحقيق المصلحة المجتمعية من خلال المشاركة المجتمعية الفاعلة التي تحسن من جودة الحياة لديهم.

أدبيات البحث:

الاقتصاد الأخضر:

الاقتصاد الأخضر يعني الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون يعتمد على استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة في ظل ممارسات بيئية مستدامة، مما سينعكس بشكل أفضل على تحسين نوعية الحياة للأفراد، وسيتعامل مع تقنيات حديثة وصناعات جديدة ستصبح هي صناعات النمو للقرن الحادي والعشرين.

فالاقتصاد الأخضر يهتم بجعل الاقتصاد أكثر كفاءة على المدى الطويل، فيزيد إنتاجية الموارد، كالمياه، والطاقة إلى أقصى حد ممكن، مع التقليل من حجم النفايات، ويخفض من معدلات التلوث، حيث ستوجه الاستثمارات إلى تحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ من أجل زيادة الإنتاج، وخفض معدل الفقر، مع توفير وظائف خضراء.

وقد عرفت مسيليتي (٢٠١٨، ١٦٦) الاقتصاد الأخضر بأنه: الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع التقليل من المخاطر البيئية والإيكولوجية. كما عرفه (Alle&Clouth, 2018, 89) بأنه: الاقتصاد الذي يعمل فيه النمو الاقتصادي والمسئولية البيئية معاً، مع دعم التنمية الاجتماعية.

وفي نفس المساق عرفته فؤاد (٢٠٢٠، ١٧٤) بأنه: أحد الأنظمة أو النماذج الاقتصادية الصديقة للبيئة التي تسعى إلى تحسين رفاهية الإنسان في الأمد البعيد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال استخدام الأدوات والتكنولوجيا الاقتصادية الخضراء بما لا يحقق ضرراً أو تلوثاً للبيئة في الوقت الحالي، وفي نفس الوقت عدم تعريض الأجيال المقبلة إلى ضرر مخاطر بيئية أو حالات ندرة إيكولوجية كبيرة.

يتضح من التعريفات السابقة أنها اجتمعت على أن الاقتصاد الأخضر أسلوب حياة يركز على الأنشطة، والمهارات، والممارسات الصديقة للبيئة والتي تحقق رفاهية الإنسان. ويتناول الاقتصاد الأخضر عدة قطاعات أوضحها علي (٢٠١٤، ١٥) في الآتي:
أولاً- قطاع الزراعة:

تسهم الزراعة بحوالي ١٣% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم، في حين أنه من المخطط له أن توفر الزراعة الطعام لحوالي ٩ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠م دون تدمير النظام الإيكولوجي وصحة الإنسان ومع الارتفاع الملحوظ في درجات الحرارة عالمياً، لذا نحن في أمس الحاجة إلى منهج وخطط أكثر استدامة لاستغلال الأراضي الزراعية، والموارد المائية من خلال استخدام أفضل الممارسات الزراعية لتحقيق ذلك.

حيث تعد الزراعة المستدامة استراتيجية ناجحة لتحقيق الأمن الغذائي وسلامة الغذاء، من خلال تقليل نسب الانبعاثات من الغازات الدفيئة، وهذا يتطلب توجيه الاستثمار الأخضر نحو الزراعة من خلال الممارسات التالية:

- الاهتمام بالزراعة المستدامة من خلال تقليل استخدام المبيدات الكيماوية، والتركيز على المواد العضوية المخصبة للأرض، وهذا بدوره سيحتاج إلى عمالة أكبر وبالتالي توفير فرص عمل أكثر في قطاع الزراعة.

- تحسين كفاءة استخدام المياه، والحد من تدهور التربة.

- تنمية البنية التحتية في المناطق الريفية بالدول النامية.

ثانياً - قطاع المياه:

تعاني دول العالم اليوم من وجود أزمة في المياه، فمن المتوقع بحلول عام ٢٠٣٠ م أن يفتقر شخص من بين خمسة أشخاص إلى الحصول على نصيبه من المياه النظيفة، لذا هناك حاجة ضرورة لتحقيق إدارة مائية مستدامة من خلال اتباع الممارسات التالية:

- زيادة الاستثمار في مجال تحسين موارد المياه، وبالتالي تخضير قطاع المياه.

- زيادة كفاءة البنية التحتية للصرف الصحي والمياه.

- التوزيع العادل للمياه دون الإفراط في ذلك، وبالتالي تحقيق إدارة جيدة للمياه.

ثالثاً - قطاع الطاقة:

في ظل ما يشهده العالم اليوم من وجود أزمة بمجالي الطاقة والمناخ، حيث يعد أحدهما سبباً للآخر، فالاعتماد الكبير على مصادر الطاقة غير المتجددة والتي هي مصدر انبعاثات الغازات المسؤولة عن الاحتباس الحراري عالمياً وبالتالي حدوث التغيرات المناخية وما يترتب عليها من أزمات صحية وأزمات في مجال توفير الغذاء، أصبح من الضروري إحداث عملية تخضير للطاقة من خلال زيادة الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، وتشجيع ذلك من خلال الممارسات التالية:

- خفض الاستثمارات المعتمدة على الكربون، وزيادة الاستثمارات في الطاقة النظيفة من

خلال ما تتخذه الدول من سياسات متعلقة بالتعريف التفضيلية لإمدادات الطاقة

المتجددة، والإعفاءات الضريبية للمتولين إلى مصادر الطاقة المتجددة .

ولعل اتباع هذه السياسات المتوجهة نحو تخضير الطاقة من شأنها تحقيق أمن

الطاقة وتحسين الصحة العامة.

رابعاً- قطاع النقل:

يرتبط قطاع النقل ارتباطاً وثيقاً بمصادر الطاقة خاصة غير المتجددة، حيث تعتمد معظم وسائل النقل على مصادر الطاقة هذه، كالبترول ومشتقاته في تحريك وسائل النقل المختلفة، وهذا بالتأكيد يترتب عليه زيادة نسبة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، مثل: الرصاص وأول وثاني أكسيد الكربون، مما له تأثير ضار للغاية على صحة الإنسان وغذائه، وهنا ينبغي التوجه نحو تخضير النقل من خلال الانتقال من واقع وسائل النقل الخاص والمسببة لتلوث الهواء بنسب فوق طاقة البيئة إلى وسائل للنقل الجماعي يقل اعتمادها على المحركات، وبالتالي يقل استخدامها لمصادر الطاقة غير المتجددة، وأيضاً التفكير في كيفية استغلال كهربية وسائل النقل، كذلك التأكيد على الممارسات التالية:

- زيادة الاستثمار الأخضر في مجال وسائل النقل الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة.
 - تطوير البنية التحتية للسكك الحديدية ووسائل النقل السريع.
- خامساً- قطاع الصناعة:

قطاع الصناعة أيضاً لا يسلم من تأثيره بقطاع الطاقة والنقل، فعملية التصنيع تقوم علي استخدام مصادر الطاقة غير المتجددة المعتمدة ذات الحظ الأكبر من انبعاثات الغازات الدفيئة الملوثة للهواء والتي تزيد من المحتوى الكربوني الضار في الهواء، فقطاع التصنيع مسئول عن ٢٥% من المحتوى الكربوني في الغلاف الجوي للأرض. وهنا يتحتم التوجه نحو سياسة تخضير الصناعة من خلال اتباع الممارسات التالية:

- تصنيع منتجات أقل إنتاجاً للكربون.
 - تحسين كفاءة الطاقة في المجال الصناعي، من خلال استخدام محركات فعالة وأجهزة تسخين وتبريد عالية الكفاءة.
 - تخفيض الانبعاثات في الصناعات الأكثر استهلاكاً للطاقة كصناعة الإسمنت.
- سادساً- قطاع السياحة:

يعد التحول في قطاع السياحة إلى الاقتصاد الأخضر ضرورة مهمة في ظل المتغيرات الحالية، ويمكن تخضير السياحة من خلال اتباع الممارسات التالية:

- التركيز على السياحة البيئية والثقافية، مع الحفاظ على التنوع البيولوجي والإرث الثقافي.

- تنمية المحميات الطبيعية والعمل على زيادة الجذب السياحي لها، وبالتالي توفير فرص عمل أكثر وتنمية المجتمع المحلي.
- بناء المجتمعات والفنادق الخضراء التي تراعي متطلبات الاقتصاد الأخضر، من حيث الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، والمياه النظيفة، وإدارة النفايات، ووسائل النقل الصديقة للبيئة.

سابعاً- قطاع إدارة النفايات:

يعد قطاع إدارة النفايات من أهم قطاعات الاقتصاد الأخضر، حيث تمثل عملية إعادة التدوير والاستخدام فرصة حقيقية في قطاع إدارة النفايات، كما أنها توفر فرص عمل كبيرة للأفراد، وبالتالي في ظل الاقتصاد الأخضر تعد هذه النفايات مورداً لإمكانية تحويلها وجعلها قابلة للاستخدام مرة أخرى بدلاً من كونها عبئاً على البيئة.

كما أن إدارة النفايات ستوفر دخلاً كبيراً من خلال تقليل كم النفايات وإعادة استخدامها مرة أخرى ، كما أن بعض هذه النفايات سيعاد تدويرها بشكل كامل كالنفايات الإلكترونية، كما أن إعادة تدوير نفايات القمامة سترتب عليها خفض نسبة غاز الميثان في الهواء والذي مصدره هذه النفايات.

كما أن هناك نفايات يمكن تحويلها إلى طاقة، وبالتالي تكون قابلة للتسويق ، كالمواد العضوية الناتجة عن النفايات الصلبة يمكن أن تكون مصدراً للميثان الحيوي الذي يستخدم كمصدر للوقود.

وهذا يعني أن الاستثمار في مجال إدارة النفايات الخضراء أمر ضرورة لتحقيق الرفاه الاجتماعي ، وكذلك الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية.

ثامناً - قطاع مصائد الأسماك.

تاسعاً- قطاع الغابات.

يتضح من العرض السابق أن الاقتصاد الأخضر يمكنه تحقيق التنمية المستدامة، وهذا يستدعي إعادة النظر في الخطط والاستراتيجيات المتبعة في مجال الاقتصاد، فالإقتصاد الأخضر يجسد مفهوم الاستدامة، من خلال تحقيق التوازن بين المجتمع والاقتصاد والبيئة .

فلماذا الاقتصاد الأخضر إذًا؟، لعدة أسباب منها أنه يحافظ على البيئة، ويعمل على تحقيق التنمية المستدامة، ويؤدي إلى العدالة الاجتماعية، من خلال تبني مشروعات تعني

بالاستدامة ، مثل :الإنتاج النظيف، والطاقة المتجددة، والاستهلاك الرشيد، والزراعة العضوية، وتدوير النفايات.

وسيتطلب التحول نحو الاقتصاد الأخضر التغيير في سوق العمل، وتوفير الوظائف الخضراء التي ستحتاج إلى التوافق مع المعايير العالمية لتحقيق جودة العمل، وبالتالي ستصبح هناك حاجة ضرورية إلى إعادة تدريب وتأهيل الأفراد بشكل يجعلهم قادرين على أداء هذه الوظائف الخضراء التي تتماشى مع المعايير المطلوبة، وامتلاكهم المهارات المساعدة على ذلك.

أي أن الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة، وبين البيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى.

وهنا تؤكد منظمة الأمم المتحدة أن الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد جديد يدعم التنمية المستدامة ، حيث يراعي البعد البيئي في التنمية، ويحقق العدالة الاجتماعية، والاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية.

وتلبية لكل هذه التوصيات، اتجهت بعض الدراسات لتناول مفهوم الاقتصاد الأخضر بالدراسة والتحليل من أجل إكساب الأفراد الوعي به، وترجمة مبادئه إلى مؤشرات سلوكية يتبعها الأفراد تجاه بيئتهم، ومن هذه الدراسات: دراسة (GBADAMOSI & TOLULOB, 2016) والتي استهدفت تقييم فهم المعلمين للاقتصاد الأخضر؛ من أجل التدريس الفعال لتعليم تغير المناخ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة الدراسة من (١٠٠) معلماً، وكشفت الدراسة عن أن نسبة كبيرة المعلمين لم يسمعوا قط بالاقتصاد الأخضر، وأوصت بضرورة تنظيم مؤسسات تدريب المعلمين لفهم الاقتصاد الأخضر، من خلال عقد دورات تدريبية وورش عمل منتظمة للمعلمين.

كما سعت دراسة (المطيري، ٢٠١٩) إلى الكشف عن واقع تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في مقرر الدراسات الاجتماعية لطلاب المرحلة المتوسطة، واستخدمت أسلوب تحليل المحتوى حيث اعتمدت على المنهج الوصفي ، حيث كان مجتمع الدراسة وعينتها هو كتب الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية للصف الأول المتوسط الفصل الدراسي الأول والثاني، وقامت الباحثة بإعداد قائمة بمفاهيم الاقتصاد الأخضر، وتحليل المحتوى في ضوء هذه القائمة، وتوصلت إلى عدد من الاستنتاجات منها القصور في محتوى مقرر الدراسات

الاجتماعية والوطنية للمرحلة المتوسطة من حيث تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر، حيث كان

أقل الأبعاد تضميناً لمفاهيم الاقتصاد الأخضر هو البعد الاجتماعي يليه البعد البيئي، في حين أن البعد الاقتصادي استحوذ على أعلى نسبة تضمين.

ولمعلمي المرحلة الثانوية جاءت دراسة شحادة وآخرون (Shehada, . Et al, 2020) لتحديد درجة وعيهم بمفاهيم ومتطلبات الاقتصاد الأخضر في عمان من وجهة نظرهم، حيث تكونت عينة الدراسة من (١٦١) معلماً ومعلمة بهذه المرحلة، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي المسحي، فقد أعدت مقياساً يضم ثلاثة مجالات هي: فهم مفهوم ومتطلبات الاقتصاد الأخضر، إدراك أهمية مفهوم ومتطلبات الاقتصاد الأخضر، إدراك كيفية استخدام الاقتصاد الأخضر في التعليم والمناهج، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة وعي المعلمين بهذا المفهوم ومتطلباته جاءت متوسطة.

كما استهدفت دراسة العنزي (٢٠٢٢) تحديد درجة وعي معلمات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية بمبديء الاقتصاد الأخضر في ممارستهن التدريسية، والكشف عن الفروق الدالة إحصائياً والمعزوة لمتغير التخصص الدقيق وسنوات الخبرة والمؤهل العلمي، وللتحقق من ذلك أعدت الباحثة قائمة بهذه المباديء مكونة من (٤٩) عبارة طبقتهها على عينة مكونة من (٥٤) معلمة للدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة وعيهم بمبدأ (العدل، الدمج، المرونة، صحة الأرض) جاء بدرجة كبيرة ، بينما كان وعيهم بمبدأ الاستدامة منخفض.

وفي ضوء هذا الواقع الذي يعكس انخفاض وعي الطلاب والمعلمين بمفهوم الاقتصاد الأخضر ومتطلباته، اتجهت دراسات أخرى إلى بناء برامج ووحدات تعليمية في ضوء توجهاته، كدراسة: فؤاد (٢٠٢٠) والتي استهدفت بناء برنامج مقترح في ضوء توجهات الاقتصاد الأخضر لتنمية الوعي البيئي والتفكير الإيجابي لدى عينة من الطلاب المعلمين بالشعب الأدبية بكلية التربية، حيث أعدت مقياساً للوعي البيئي ومقياساً لمهارات التفكير الإيجابي طبقتهما قبل تنفيذ البرنامج وبعده، وكشفت نتائج الدراسة عن فاعلية البرنامج في تنمية الوعي البيئي والتفكير الإيجابي لدى عينة البحث.

كما سعت دراسة الحنان (٢٠٢٠) إلى تعرف أثر برنامج مقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى عينة مكونة من (٣٨) تلميذاً بالصف الثاني الإعدادي في ضوء أبعاد التكامل الاقتصادي العربي، حيث أعد الباحث اختبار مواقف لقياس أبعاد العدالة الاجتماعية، واختبار يقيس أبعاد الاقتصاد الأخضر، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير كبير للبرنامج على تنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، كذلك وجود علاقة ارتباطية بين العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر لدى التلاميذ.

أي أن الاقتصاد الأخضر أصبح البديل الأنسب للاقتصاد الحيوي نتيجة التغييرات البيئية والمناخية الحالية، كما أنه وسيلة مهمة لتحقيق المكانة الاقتصادية للدول وتحقيق التنمية المستدامة، والحد من المخاطر البيئية، وتحقيق العدالة الاجتماعية . وقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الهدف وهو الاعتماد على مفهوم الاقتصاد الأخضر في بناء برامج تعليمية، بينما اختلفت عنها في محاولة الدراسة الحالية تطوير منهج الجغرافيا للصف الأول الثانوي في ضوء بعض مبادئ الاقتصاد الأخضر الأكثر مناسبة لطبيعة هذا المنهج ولطلاب هذا الصف، وترجمة هذه المبادئ إلى مؤشرات من خلال قائمة بذلك يتم في ضوء تطوير هذا المنهج؛ من أجل تنمية أبعاد التنمية المستدامة والمسئولية الاجتماعية لدى الطلاب.

التنمية المستدامة: Sustainable Development

ارتبطت نشأة وتطور مفهوم الاقتصاد الأخضر بنشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة ، فكلهما يعكس أهمية توجه المجتمعات نحو الاستثمارات الخضراء، والتنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض، والمدن، والمجتمعات، والأعمال التجارية من النواحي الثلاثة: البيئية والاقتصادية والاجتماعية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (Pawłowski, 2006, 25).

وقد تم إقرار مفهوم التنمية المستدامة من قبل المجتمع الدولي خلال مؤتمر قمة الأرض المنعقد في البرازيل عام ١٩٩٢، من خلال الجمع بين تحقيق النمو الاقتصادي، وحماية البيئة لكفالة مستقبل مستدام.

وقد تعددت تعريفات مفهوم التنمية المستدامة، فهذا المفهوم متعدد الاستخدامات ومتنوع المعاني، فهناك تعريف لها من الناحية البيئية، حيث تركز على الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية (عبد البديع، ٢٠١٠، ٣١٦).

كما أشار غنيم وأبو زنت (٢٠١٠، ٢٤) إلى أن للتنمية المستدامة تعريفاً اجتماعياً، يرى أنها السعي من أجل استقرار النمو السكاني، ووقوف تدفق الأفراد للمدن، من خلال تطوير مستوى الخدمات التعليمية والصحية في القرى.

أما بالنسبة للتعريف التقني للتنمية المستدامة فيشير إلى أنها التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدرة من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تسبب رفع درجة حرارة الأرض والضارة بالأوزون.

أما التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة، فله بعدين، الأول بالنسبة للدول المتقدمة، فالتنمية المستدامة من منظور اقتصادي هي تخفيض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحويلات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً، أما البعد الثاني فهو بالنسبة للدول الفقيرة والنامية يعني أن التنمية المستدامة اقتصادياً هي توظيف الموارد من أجل رفع مستوى معيشة السكان الأكثر فقراً في الجنوب.

فالتنمية المستدامة هي فلسفة تنموية جديدة فتحت المجال لطرح أفكار جديدة بشأن مستقبل الأرض، وكيفية استخدام مواردها بالشكل الذي يضمن للأجيال القادمة احتياجاتها، وبالتالي تحتم علينا التنمية أن نكون منصفين لجيل المستقبل، وبالتالي هي حالة لا يتناقض فيها المنفعة والاستهلاك عبر الزمن.

أما منظمة اليونسكو فتري أن التنمية المستدامة تتمثل في أن كل جيل يجب أن يتمتع بالموارد الطبيعية ويتركها صافية وغير ملوثة كما جاءت إلى الأرض (القريشي، ٢٠١٩، ٣٥).

مبادئ التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ تمثل ركائز تستند إليها في تحقيق استراتيجياتها والتي تسعى إلى تحقيق تنمية ورفاه الأجيال الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال التالية، وهذه المبادئ حددها (Zervas 2022,399) في الآتي:

- مبدأ الاحتياط:

وبموجب هذا المبدأ تأخذ الدول التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة، وهذا المبدأ يتسم بالتوقع، حيث يوجه نحو المستقبل استناداً إلى المعطيات العلمية الحالية.

- مبدأ المشاركة: تبدأ التنمية المستدامة من المستوى المحلي، ويتطلب تحقيقها توفير شكل مناسب من اللامركزية تمكن من المشاركة في خطوات إعداد، وتنفيذ، ومتابعة خطط التنمية.

- مبدأ الإدماج: ويقصد بهذا المبدأ دمج الأبعاد البيئية عند صنع القرار التنموي، بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل تنفيذه.

- مبدأ الملوث الدافع: ويقصد به تحمل المصدر الصادر عنه التلوث البيئي رسوم وضرائب الوقاية من التلوث ومكافحته.

يتضح من العرض السابق لمبادئ التنمية المستدامة أنها تتوافق مع مبادئ الاقتصاد الأخضر والتي يضاف إليها أيضاً مبدأ:

- المساءلة والحكم الرشيد: فالاقتصاد الأخضر يشترط المساءلة، ويوفر إطاراً لتنظيم الأسواق، والإنتاج بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة.

- حماية حقوق الأجيال القادمة، حيث يستثمر الاقتصاد الأخضر بشكل يحقق الرفاهية للأفراد في الحاضر وكذلك للأجيال القادمة؛ لأنه يحافظ على الموارد وتحسين نوعية الحياة على المدى الطويل (UNESCO, 2012, p.12).

وقد تم الاعتماد خلال البحث الحالي على ستة مبادئ للاقتصاد الأخضر، هي: الاستدامة، العدل، صحة الأرض، الدمج، المرونة، حماية حقوق الأجيال القادمة؛ نظراً لمناسبتها لطبيعة مناهج الجغرافيا بالمرحلة الثانوية وطلاب هذه المرحلة أيضاً.

والتعليم من أجل الاستدامة هو التعليم الذي يساعد على توضيح معنى الاستدامة وفهمها، وتشجيع الطلاب على المشاركة بأنشطة في قضايا الاستدامة؛ لتعزيز أساليب الحياة التي تتفق مع الاستخدام العادل والمستدام للموارد .

فالتعليم يتحمل مسؤولية تعزيز المعارف، والمهارات، والقيم، والاتجاهات التي تسمح للأفراد بالوصول العادل لموارد الأرض في الحاضر والمستقبل، مع تحقيق جودة الحياة، وحماية التنوع البيولوجي للنظم البيئية.

وإذا كانت هذه المسؤولية تخص التعليم ممثل في المناهج الدراسية والقائمين على تنفيذها، فالطلاب أيضاً عليهم دور مهم للغاية في تحقيق الاستدامة، من خلال فهمهم للاستدامة كجزء من مسؤوليتهم الاجتماعية والأخلاقية، حيث سيكون لديهم القدرة على تسهيل التنمية النشطة واستمرارها دون نضوبها.

وتشير مسيليتي (٢٠١٨، ١٦٩) إلى أن التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر يتسم بأنه: مرن تكيفي، تعاوني، متداخل وعابر للتخصصات، شامل ، تجريبي، يركز على القيم، متوجه نحو المستقبل، متوجه نحو العمل، يركز على المتعلم، يعمل على حل المشكلات، منظومي.

كما أشارت إلى أن التعليم والتعلم من أجل الاقتصاد الأخضر يرتبط ببعض القضايا مثل: المدرسة الخضراء، المدن الخضراء ، التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة. فالمدارس الخضراء هي أماكن خاصة يتدرب فيها الطلاب على المهارات التي تمكنهم من أن يكونوا أعضاء منتجين في المجتمع، فهي تهدف إلى تحسين صحة الطلاب، والمعلمين، والعاملين وتنميتهم فيزيقيًا، وعقليًا، واجتماعيًا من خلال بيئة مريحة وآمنة وصحية، كما تهدف إلى امتلاك خصائص بيئية ومجتمعية إيجابية.

وعن المدن الخضراء فهي مدن للتعلم تهتم بالاستدامة، وتسعى لتعظيم موارد المجتمع، وتنمية قدرات الأفراد إلى أقصى حد، وإيجاد بيئة حيوية تشاركية واعية ثقافيًا ومزدهرة اقتصادياً.

أهمية التنمية المستدامة في تعليم وتعلم الجغرافيا:

نظراً لما يشهده العصر الحالي من تحديات وقضايا غاية في الخطورة وفي زيادة مطردة، لذا ينبغي أن تتضافر كافة الجهود المجتمعية لمواجهة هذه القضايا، من هنا ظهر مفهوم التنمية المستدامة والذي كان الاهتمام بالتعليم أحد أهدافه؛ من أجل تحقيق الاستدامة، وطبيعة مادة الجغرافيا تسمح بدراسة قضايا ومشكلات البيئة والمجتمع التي هي مركز اهتمام التنمية المستدامة، كقضايا المناخ، والفقر، والجوع، والصحة، والطاقة، والمياه، وهي جميعها مشكلات حيوية تؤثر في حياة الإنسان وتجعله يقف عند مستوى رفاهية معين ربما لا يسمح له بالاستمتاع بموارد البيئة واستغلالها بشكل لا يضر بحقوق الأجيال القادمة من هذه الموارد أيضاً، مما يخلق مشكلات وقضايا أخرى تمثل عائقاً أمام تحقيق التنمية المستدامة.

وهنا أشارت شحاتة (٢٠١٦، ٥٧) إلى أن من أهداف تعليم الجغرافيا تعريف المتعلمين بسبل الاستفادة من الثروات الطبيعية (التربة، المياه، الهواء، المعادن، الغابات) بالطريقة الصحيحة لغيره، وللأجيال القادمة، وبالتالي ينبغي تعريف المتعلم ببيئته، واستيعابها، والنظر إليها نظرة شمولية مترابطة، لذا وجب على المناهج الدراسية المختلفة، وخاصة مناهج الجغرافيا أن تتضمن أبعاداً جديدة تشمل البيئة، والمجتمع، والاقتصاد، بل وصياغة أهدافها بشكل يلبي هذه الأبعاد.

دور معلم الجغرافيا في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة لدى الطلاب:

للمعلم دوراً مهماً في تحقيق ثقافة الاستدامة لدى طلابه، من خلال إكسابهم المعارف، والقيم، والاتجاهات، والمهارات التي تمكنهم من تصور التنبؤات المستقبلية الإيجابية، والتعامل مع المجتمع بفكر نقدي، واتخاذ قرارات مستنيرة، وهذا يتأتى من خلال اهتمامه بتدريس موضوعات وقضايا الاستدامة لهم، وتشجيعهم على التفكير في احتياجات الجماعة والمجتمع .

ولقد اهتمت بعض الدراسات بالتنمية المستدامة ضمن مناهج الدراسات الاجتماعية عموماً ومناهج الجغرافيا بصفة خاصة، ومنها دراسة: محمد (٢٠١٢) والتي استهدفت بناء برنامج تعلم ذاتي في التنمية المستدامة لدى عينة من الطلاب المعلمين، وبينت أثره في نمو التحصيل المعرفي ومهارات حل المشكلات، والاتجاه نحو التنمية المستدامة.

ودراسة إمام (٢٠١٦) وقد استهدفت بناء برنامج مقترح في الجغرافيا قائم على بعض أبعاد خطط التنمية المستدامة ٢٠١٦ - ٢٠٣٠ م لتنمية مهارات التفكير المستقبلي والمسئولية الاجتماعية لدى عينة من الطلاب معلمي الجغرافيا، حيث أثبتت فاعلية هذا البرنامج.

كما أجرى (Alex,2019) دراسة هدفت إلى التعرف على المعوقات التي تواجه تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة في المدارس الثانوية الكينية في نيروبي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم جمع البيانات من خلال الاستبانة كأداة للدراسة، وأظهرت النتائج ضعف وعي المعلمين والطلاب بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، نتيجة عدم تضمينها في المناهج الدراسية بشكل جيد، وضعف المعرفة بالدور الحيوي الذي يلعبه التعليم في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة ذات الأهمية المجتمعية.

كما استهدفت دراسة الزبيدي (٢٠٢١) وضع تصور مقترح لتضمين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة (البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي) لمحتوى منهج الجغرافيا بالتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية، حيث اعتمدت الباحثة على تحليل محتوى المنهج ؛ لتحديد مدى توافر هذه الأبعاد الثلاثة به، وتوصلت إلى وجود تفاوت بينها في نسبة التوافر، حيث جاء في المقدمة البعد الاقتصادي، حيث توافر بنسبة (٥١.١٦) ، تلاه البعد البيئي ، وبلغت نسبة توافره (٤٣.٦)، وأخيرا البعد البيئي، حيث توافر بنسبة (٥.٣٣)، وفي ضوء هذه النتيجة قامت الباحثة بوضع تصور مقترح لتضمين هذه الأبعاد بالنسب المطلوبة بمحتوى منهج الجغرافيا لهذه المرحلة.

فالتنمية المستدامة إذاً منهج يسعى إلى تحقيق حاجات الجيل الحالي مع الحفاظ على احتياجات الأجيال القادمة، حيث تأخذ في الاعتبار مختلف الأبعاد البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، والتكنولوجية؛ التي ينبغي أن تعمل جميعاً بشكل متكامل غير منفصل؛ لضمان حماية البيئة وعدم استنزاف مواردها، والتمسك بالقيم المجتمعية.

المسئولية الاجتماعية: Social Responsibility

تعد المدرسة من أولى المؤسسات التي تهدف إلى إعداد الطالب تربويًا وتعليميًا بشكل يجعله مواطنًا صالحًا داخل المجتمع، حيث يقضي فيها معظم أوقات يومه في اكتساب المعارف، والقيم، والاتجاهات، والسلوكيات التي تكوّن شخصيته، وذلك من خلال ممارسته للأنشطة المدرسية المختلفة.

فالمدرسة تتحمل جزء كبير من المسئولية بشأن تنمية المسئولية الاجتماعية لدى الطلاب، من خلال ما تقدمه لهم من مناهج دراسية والقيام بدورها التثقيفي في عملية إعداد النشء من خلال تنمية الشعور بتحمل مسئولية السلوك، والاقتناع به، والتحمس للدور الواجب عليه في الحياة الاجتماعية.

عرفها إدريس (٢٠١٥ ، ٣٩٢) بأنها: مجموعة الأنشطة، والسياسات، والخطط، والإجراءات المسؤولة والقائمة على أخلاقيات التعامل، وتوازن المصالح، وإدارة المخاطر لتحقيق النمو والتنمية المستدامة والرفاهية الاجتماعية والتي تقوم على مراعاة البعد الاقتصادي، والمالي، والبعد القانوني، والاستدلالي بتلبية توقعات المجتمع وما هو أكثر منها، والبعد الأخلاقي القائم على التوازن، واحترام حقوق الإنسان والبعد البيئي.

فالبعد البيئي للمسئولية الاجتماعية هنا يعني أن تعمل المنشآت على الحد من الآثار السلبية على البيئة والمحافظة عليها، وحماية الموارد الطبيعية، والحفاظ على حق الأجيال القادمة في الموارد وبيئة نظيفة.

وهنا يشير عليان (٢٠١٨ ، ٩٧) إلى أن المسئولية الاجتماعية هي أن يكون تفكير الفرد وسلوكه يعكسان رغباته وأهدافه نحو السلوك المسئول من خلال الاهتمام بالآخرين، واحترام حقوقهم، والتقاليد السائدة، والمسئولية الذاتية نحو الجماعة التي ينتمي إليها، وهي تعبر عن درجة الاهتمام والفهم، والمشاركة للجماعة، وتنمو تدريجيًا بالتربية والتطبيع الاجتماعي.

فيرى معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية أن المسئولية الاجتماعية تركز على ارتباط الحقوق بالواجبات، فإشباع الاحتياجات وحل المشكلات لا بد وأن يرتبط بمدى مساهمة أفراد المجتمع واشتراكهم لإشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم معتمدين على أنفسهم، وأن المسئولية

الاجتماعية متبادلة بين الأفراد والجماعات، وبين المجتمعات المحلية والمجتمع العام (في صابر، ٢٠١٨، ٨).

ويعرف الراحلة (٢٠١١، ٦٥) المسؤولية الاجتماعية بأنها: تعهد والتزام متخذي القرار في القيام بالأفعال التي من شأنها أن تحافظ على ثروات المجتمع وتطوراتها، مع تحقيق فائدها الذاتية، أي أنها تعني التناسق بين الأفعال التي تقوم بها المنظمة لتحقيق الفائدة الذاتية، وكذلك تحقيق الفوائد للمجتمع.

ويعرفها صابر (٢٠١٨، ٩) بأنها: إحساس أو شعور الطالب بدوره وما يقوم به من واجبات أمام نفسه وأمام الجماعة التي ينتمي إليها، والمجتمع الذي يعيش فيه. وفي نفس السياق تشير الحوالة (٢٠١٥، ٥٤٨) إلى أن المسؤولية الاجتماعية تتحدد من خلال المسؤولية الفردية، فلكي يحقق الفرد مسؤوليته الفردية ويلبي احتياجاته عليه أولاً أن يحقق مسؤوليته الاجتماعية، ويلبي احتياجات المجتمع من خلال قيامه بواجباته الاجتماعية بإتقان.

بينما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١٣) بأنها: التزام الفرد أو المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة، والعمل مع العمال، وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والدولي؛ بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف (في مجاهد، ٢٠١٨، ٢٠٣).

فهذا التعريف يرى أن المسؤولية الاجتماعية اتزان بين مسؤوليات المؤسسة تجاه أفرادها، والعاملين بها وتلبية احتياجاتهم، وكذلك التزام الأفراد بأداء واجباتهم تجاه المؤسسة والمجتمع ككل، بما يحقق المصلحة الشخصية والعامّة.

بينما اعتبرت لغويل (٢٠١٦، ٣٠٢) المسؤولية الاجتماعية التزام الأفراد والمؤسسات تجاه المجتمع والبيئة، من خلال المساهمة في الأنشطة الاجتماعية المرتبطة بمحاربة الفقر، وحماية البيئة من التلوث، وتحسين الخدمات الصحية، وحل مشكلة الإسكان والمواصلات.

وعرفها مهناوي (٢٠١٦، ٢٠٨) بأنها: مسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها، وتتضمن معرفة الفرد لحقوقه وواجباته نحو مجتمعه، وهذا يتم من خلال الشعور بالواجب الاجتماعي والقدرة على تحمله والقيام به، وتفهم مشكلات المجتمع وأوضاعه

الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وبذل الجهد من أجل الحفاظ على الجماعة والتعاون مع الآخرين لضمان استمراريتها وتقدمها.

المسئولية الاجتماعية بين الإلزام والاختيار:

أثير الجدل بشأن كون المسئولية الاجتماعية ملزمة بنصوص قانونية، أم هي حرية وفقاً للظروف المتعلقة بالأشخاص أو المنشآت.

ويستند مؤيدي فكرة الإلزام للمسئولية الاجتماعية إلي بعض الأمور، منها أن:

- الأشخاص والمنشآت جزء من المجتمعات، لذا يجب أن تساهم في تطورها.
- تمتلك المنظمات موارد كافية لحل مشكلات المجتمع.
- ينشأ عن سلوكيات الأشخاص والمنشآت الكثير من المشكلات؛ لذا ينبغي أن تساهم في حلها.

أما المعارضون للإلزام بالمسئولية الاجتماعية فيستندون في ذلك إلى:

- افتقاد الأشخاص والمنظمات الخبرة في إدارة برامج المجتمع.
- احتمال حدوث تضارب في المصالح .

العلاقة بين المسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة:

إن الاستدامة تعني التنمية المستمرة التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بالمستقبل وحقوق الأجيال القادمة، والتنمية المستدامة لها أبعاد ثلاثة، هي: التنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، والتماسك الاجتماعي، فالمسئولية الاجتماعية تمثل أحد أبعاد التنمية المستدامة، كما أن المسئولية الاجتماعية للأفراد والمنظمات تمثل حجر الزاوية للتنمية المستدامة ، كذلك لا تقتصر المسئولية الاجتماعية على النواحي البيئية فقط، إنما تمتد لتشمل الإجراءات والأنشطة الفعالة للتغلب على المشكلات المجتمعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

كما أكد البنك الدولي أن المسئولية الاجتماعية هي التزام أصحاب المؤسسات وكذلك الأفراد بالمساهمة في التنمية المستدامة؛ من أجل تحسين مستوى المعيشة بشكل يخدم الاقتصاد والتنمية في وقت واحد (1, World Bank, 2005).

كما تشير شفيق (٢٠١٧، ١٠٩) إلى أن التنمية المستدامة تتطلب وعياً ثقافياً عاماً، ومشاركة مجتمعية حقيقية لتحقيق أهداف هذه التنمية، وهذه المشاركة ترتبط بالمسئولية الاجتماعية، فالمسئولية الاجتماعية هي مساءلة الذات للذات عن حق الجماعة على الفرد، حيث تتكون من ثلاثة مكونات هي: الاهتمام، والفهم، والمشاركة، وهنا يؤكد أنها مكونات متلاحقة، كل منها يؤثر في الآخر ويتأثر به، كما أنها تعمل في اتساق وتكامل بحيث يصعب الفصل بينها، فخطوة الوعي تعني وعي الفرد بما له من حقوق وما عليه من واجبات مجتمعية، وخطوة الوجدان فكلما زاد وعي الفرد بمسئوليته، ارتفع مستوى انفعاله بها ودفاعيته نحوها، ثم خطوة الحركة أو النزوح، وتعني ممارسة الفرد للسلوك الفعلي للمشاركة في الأنشطة المجتمعية.

وهنا تؤكد كردي (٢٠٠٣، ١٣) أن عنصر الاهتمام يتمثل في حرص الفرد على تماسك الجماعة، وسلامتها، واستمرارها، وتحقيق أهدافها، وتضم عدة أبعاد، هي:

- الانفعال مع الجماعة بصورة لا إرادية دون شعور من الفرد.
- الانفعال بالجماعة بصورة إرادية يدركها الفرد.
- التوحد مع الجماعة، حيث يشعر الفرد بأن خيرها خيره، وضررها ضرره.
- تعقل الجماعة، وتعني انطباق الجماعة في عقل الفرد وفكره بما فيها من قوة أو ضعف.

أما الفهم فتصنّفه إلى نوعين:

النوع الأول: فهم الفرد للجماعة، من حيث ماضيها، وحاضرها، ومعاييرها، والأدوار المختلفة، وتصوراتها المستقبلية.

أما النوع الثاني فهو فهم الفرد للأهمية الاجتماعية لسلوكه، ويعني فهم الفرد لسلوكه الشخصي والاجتماعي على الجماعة.

أما العنصر الثالث هو المشاركة، وهنا تصنّفه إلى ثلاثة مستويات، هي: التقبل، والتنفيذ، والتقييم.

كما أضافت إلى عناصر المسئولية الاجتماعية أيضاً التعاون، ويعني التعاون بين الأفراد في الأعمال التي تفيد الجماعة وحل مشكلاتها، وتفضيل العمل في جماعة عن العمل الفردي، وأخيراً الالتزام، ويعني التزام الفرد بالنظام الذي وضعته الجماعة .

وعن أهمية المشاركة المجتمعية يذكر حسونة (٢٠٠٥، ٣٩) أنها حق إنساني أكدته المواثيق والداستير الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان، كما تؤكد حق الإنسان في المشاركة في قضايا مجتمعه، وذلك عن طريق إبداء الرأي، وتقديم المعونة للآخرين ، فهي إذا مبدأ إنساني وديمقراطي.

كما أضاف إلى ذلك أن المشاركة المجتمعية لها دوافع مهمة، منها: الفائدة أو المصلحة الشخصية، وتعني مشاركة الفرد في صناعة القرار؛ بغرض إشباع حاجاته، ورغباته الشخصية.

المصلحة العامة، وتعني اهتمام الفرد بالصالح العام أولاً، واتخاذ قرارات تكون نتائجها تحقيق النفع والتنمية للمجتمع، وإضافة إلى ذلك فإن هناك دافع نفسي في المشاركة المجتمعية لدى الفرد وهو أن يشعر بأن له دوراً ملموساً، وأنه قد أتاحت له الفرصة لإبداء آرائه ومقترحاته، والتعبير عن مطالبه.

كذلك من دوافع المشاركة المجتمعية هو الشعور بالمسئولية ، فالإحساس بالمسئولية تجاه المجتمع أمر يجب أن يسهم فيه جميع الأفراد على اعتبار أنه واجب وحق ديمقراطي. كما يعد حب العمل مع الآخرين وكسب شعبيتهم من دوافع المشاركة المجتمعية، كذلك الدافع الذاتي لدى الفرد، ويتمثل في وجود حاجات ذاتية لديه تدفعه للمشاركة المجتمعية ، مثل حب الانتماء، وحاجات التقدير، وتحقيق الذات.

فالمسئولية الاجتماعية كمفهوم لم يتم تحديد مفهوم قاطع ومحدد لها، يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، فلا تزال هذه المسئولية أدبية أو معنوية، كما أن هذه المسئولية ليست جامدة إنما دينامية متطورة بشكل مستمر بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

كما تتفق كل من عباس (٢٠١٤، ١٤١)، وعلي (٢٠١٩، ٤٧) في أن أنشطة المسئولية الاجتماعية أوسع وأشمل، حيث تشمل حماية البيئة، ومنع التلوث، وحماية المستهلك، كما ذكر أن المسئولية الاجتماعية تشمل أربعة جوانب، هي مجال: الانخراط والتفاعل مع المجتمع المحلي، ويشمل الرعاية الصحية، والمواصلات، والإسكان العام.

أما المجال الثاني فهو مجال القوى البشرية، ويركز على تحسين القوى العاملة، وتقديم برامج تدريبية ملائمة لهم، وتوفير بيئة عمل مناسبة.

مجال الموارد المادية والمساهمات البيئية: ويركز على استخدام الموارد الطبيعية بصورة اقتصادية وأخلاقية.

ونظراً لأهمية هذا البعد، فقد اهتمت بتنميته العديد من الدراسات لدى طلاب المرحلة الثانوية وغيرها من المراحل الدراسية الأخرى، ومنها دراسة صمادي والبقعاوي (٢٠١٥) والتي استهدفت تحديد مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى عينة مكونة من (١٠٢٦) طالباً بالمرحلة الثانوية في منطقة حائل بالسعودية، وتحديد درجة اختلافها تبعاً لعدة متغيرات منها الحالة الاجتماعية للأسرة، ومعدل الدخل، والمستوى التعليمي للوالدين، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب هذه المرحلة جاء في المدى المتوسط، وكان أعلى الطلاب درجة للمسؤولية الاجتماعية هم الذين يعيشون في مناخ أسري مستقر.

وجاءت دراسة الشربيني (٢٠١٩) لتنمية التحصيل والمسؤولية الاجتماعية لدى عينة من طلاب الفرقة الرابعة بشعبة الجغرافيا بكلية التربية، من خلال بناء برنامج قائم على مشروعات التعلم الخدمي، حيث أعدت الباحثة قائمة بهذه المشروعات تم بناء البرنامج في ضوءها، كذلك إعداد اختباراً تحصيلياً في المشروعات المقترحة، ومقياساً للمسؤولية الاجتماعية يتضمن أربعة أبعاد تمثل المسؤولية (الشخصية، الاجتماعية، الوطنية، الدينية والأخلاقية)، وكان من بين نتائج الدراسة فعالية البرنامج في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب.

كما استهدفت دراسة صابر (٢٠١٨) تحديد دور ممارسة الأنشطة المدرسية داخل المدرسة في تنمية المسؤولية الذاتية، والوطنية، والاجتماعية لدى عينة مكونة من (١١٢) طالباً بالصف الثالث الإعدادي، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم الأنشطة المدرسية التي يمارسها الطلاب هي حضور الندوات، واللقاءات العلمية، وأنها تسهم بدرجة كبيرة في تنمية المسؤولية الذاتية والاجتماعية لدى طلاب المرحلة الإعدادية.

كما جاءت دراسة محمود (٢٠٢٣) لتنمية بعد المسؤولية المجتمعية لدى عينة من تلميذات الصف الثاني الإعدادي من خلال برنامج إثرائي في ضوء التعلم القائم على حل المشكلة لتنمية التفكير المنتج، وتحقيق هذا الهدف أعدت الباحثة مقياساً للمسؤولية الاجتماعية تكون من ستة أبعاد، شمل البعد: الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي، والقانوني، والأخلاقي، والخيري.

فالمسئولية الاجتماعية قضية تربوية، واجتماعية، وأخلاقية، وقيمة تستدعي الاهتمام بها خاصة لدى فئة طلاب المرحلة الثانوية؛ لما لطبيعة هذه المرحلة من خصوصية تتمثل في تأثرها الشديد والمختلط بتغييرات ومستجدات البيئة والمجتمع المتلاحقة، والتي تتداخل فيها الإيجابيات بالسلبيات والسلوكيات الخاطئة، لذا بات من الضروري توجيه كافة الجهود المجتمعية لتنمية هذا الجانب لدى طلاب هذه المرحلة العمرية.

وقد استفادت الباحثة من الإطار النظري وما شمله من بحوث ودراسات سابقة في بناء مقياس المسئولية الاجتماعية لطلاب الصف الأول الثانوي، حيث اتفقت الدراسة الحالية مع هذه الدراسات في الهدف وهو تنمية جانب المسئولية الاجتماعية لدى الطلاب باعتباره بعداً مهماً في تحقيق التنمية، ولكنها اختلفت عنها في العينة، وكذلك في محاولتها وضع منهج مطور للجغرافيا في ضوء مفهوم الاقتصاد الأخضر لتنمية أبعاد التنمية المستدامة والمسئولية الاجتماعية لدى طلاب الصف الأول الثانوي من خلال الإجراءات التالية:

إجراءات البحث:

للإجابة عن أسئلة البحث، واختبار مدى تحقق فروضه، اتبعت الباحثة الإجراءات التالية: أولاً- للإجابة عن السؤال الأول للبحث، والذي نصه: ما أبعاد التنمية المستدامة الواجب تنميتها لدى طلاب الصف الأول الثانوي؟، اتبعت الباحثة الخطوات التالية:

الاطلاع على البحوث، والدراسات السابقة، والكتابات المتخصصة التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة وتحديد أبعادها، مثل دراسة: إمام (٢٠١٦)، ودراسة سليمان (٢٠٢٠)، ودراسة فؤاد (٢٠٢٠)، ثم بناء قائمة مبدئية بهذه الأبعاد، حيث تكونت من (٥٣) عبارة تتناول (٥) أبعاد للتنمية المستدامة، بحيث تم توزيع عبارات القائمة على الأبعاد الخمسة، فشمّل البعد البيئي (٩) عبارات، والبعد الاقتصادي (١٨) عبارة، والبعد الاجتماعي (١٣) عبارة، والبعد التعليمي (٨) عبارات، والبعد التكنولوجي (٥) عبارات، ثم عرضت القائمة على مجموعة المحكمين تخصص المناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية (ملحق ١)؛ لتحديد ملاءمتها لأغراض البحث ولطلاب الصف الأول الثانوي، وشمولها لأبعاد التنمية المستدامة، ثم عدلت القائمة في ضوء آراء المحكمين وصيغت في صورتها النهائية ملحق (٢).

ثانياً- للإجابة عن السؤال الثاني للبحث، والذي نصه: ما أبعاد المسئولية الاجتماعية الواجب تنميتها لدى طلاب الصف الأول الثانوي؟، اتبعت الباحثة الخطوات التالية:

- الاطلاع على الكتابات المتخصصة، والبحوث، والدراسات السابقة التي اهتمت بتحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المراحل التعليمية المختلفة، ومنها: دراسة محمود (٢٠٠٦)، ودراسة بشير (٢٠١٥)، ودراسة الشرييني (٢٠١٩)، وفي ضوء ذلك تم بناء قائمة مبدئية بأبعاد المسؤولية الاجتماعية التي تناسب طلاب المرحلة الثانوية، حيث شملت (٣٥) عبارة، موزعة على ثلاثة محاور، هي: محور الاهتمام، وشمل (٨) عبارات، ومحور الفهم، وشمل (١٠) عبارات، ومحور المشاركة، وشمل (١٧) عبارة، ثم تم عرضها على مجموعة من المحكمين تخصص المناهج وطرق التدريس الدراسات الاجتماعية والصحة النفسية، لتحديد مدى ملاءمتها لعينة البحث، كذلك اشتمالها لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، وقد أبدى المحكمون استحسانهم لبنود القائمة، وأصبحت في صورتها النهائية (ملحق ٣).

ثالثاً- للإجابة عن السؤالين الثالث والرابع للبحث، واللذان ينصان على: ما أسس تطوير منهج الجغرافيا للصف الأول الثانوي في ضوء مفهوم الاقتصاد الأخضر كنموذج جديد للتنمية؟

ما التصور لمنهج مطور في الجغرافيا للصف الأول الثانوي في ضوء مفهوم الاقتصاد الأخضر؟، اتبعت الباحثة الخطوات التالية:

الاطلاع على البحوث، والدراسات السابقة التي تناولت تطوير المناهج الدراسية بصفة عامة، وتطوير مناهج الجغرافيا بصفة خاصة في ضوء مبادئ الاقتصاد الأخضر، كدراسة: الجلوي (٢٠١١)، ودراسة شحاتة (٢٠١٦)، ودراسة أبو حاصل (٢٠١٧)، كذلك الاطلاع على رؤية مصر ٢٠٣٠ بشأن التنمية المستدامة، ثم وضع تصور لمنهج مطور في الجغرافيا للصف الأول الثانوي وفق أسس ومبادئ الاقتصاد الأخضر، كذلك الأسس النظرية للتنمية المستدامة، متناولة مكونات المنهج (الأهداف- المحتوى- الطرق والأنشطة والوسائل- التقييم)، وتم صياغة هذه الأسس على النحو التالي:

- تلبية احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار باحتياجات الأجيال القادمة.
- تحقيق نمو اقتصادي يتسم بالقوة والاستدامة.
- إعداد طالب المرحلة الثانوية بشكل يجعله قوة إيجابية منتجة قادرة على تحقيق الاستدامة.

- تعزيز وعي السكان بالمفاهيم والقضايا المستجدة، وتنمية إحساسهم بالمسئولية الاجتماعية والمشاركة في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.
- ضرورة احترام البيئة الطبيعية لتحقيق جودة حياة الإنسان.
- توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهدا المجتمع ويحقق التنمية المستدامة.
- تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مجتمعة) البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي، التعليمي، التكنولوجي).

وبذلك صيغت الأهداف العامة والإجرائية للمنهج المطور في ضوء هذه الأسس ومبادئ الاقتصاد الأخضر، وفي ضوء السياسة التعليمية للدولة، وتم ترجمتها إلى مجموعة من الموضوعات مثلت محتوى المنهج المطور في شكل خمس وحدات للفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ م، وتمثلت الوحدات في: (الجغرافيا الطبيعية، السكان وتحقيق التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، مصادر الطاقة والتنمية المستدامة ، الموارد المائية المستدامة)، كما اقترحت الباحثة مجموعة من طرق التدريس، وأنشطة التعليم والتعلم، ووسائل التعلم تتناسب مع مبادئ الاقتصاد الأخضر وتحقيق أهدافه، وتنوعت أساليب التقويم ما بين التقويم الفردي والجماعي، باستخدام أدوات متعددة ما بين معرفية وأدائية، وبذلك تم تصميم الإطار المبدئي للمنهج المطور في ضوء مفهوم الاقتصاد الأخضر، وقد راعت الباحثة تضمين كتاب الطالب الأنشطة المطلوب من الطالب تنفيذها خلال كل موضوع من موضوعات الودتين المطورتين، ثم عرضه على مجموعة من المحكمين تخصص المناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية والعلوم؛ لتحديد ملاءمته للغرض من البحث ومراعاة مكوناته لمبادئ الاقتصاد الأخضر، ومناسبة كل ذلك لطلاب الصف الأول الثانوي، وبعد إجراء التعديلات أصبح المنهج المطور في صورته النهائية الصالحة للتطبيق على عينة البحث. (ملحق ٤).

كما تم بناء دليل المعلم ليسترشده في تدريس المنهج المطور، متضمناً مقدمة الدليل، والمواد والوسائط التعليمية المعينة في التدريس، بالإضافة إلى طرق واستراتيجيات التدريس، والتي تنوعت ما بين التدريس التبادلي، والعصف الذهني، والخرائط الذهنية، وخرائط المفاهيم، واستراتيجية عظم السمكة، ثم إجراءات العرض بما يحقق أهداف كل موضوع من موضوعات الودتين المطورتين، وتم عرض الدليل على السادة المحكمين تخصص المناهج

وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية، حيث أشادوا به وبتنظيمه وملاءمته للغرض من البحث، وأصبح الدليل في صورته النهائية. (ملحق ٥)

رابعاً- للإجابة عن السؤال الخامس للبحث، والذي نصه: ما فاعلية المنهج المطور في تنمية المفاهيم المرتبطة بأبعاد التنمية المستدامة لدى طلاب الصف الأول الثانوي؟، اتبعت الباحثة الخطوات التالية:

- الاطلاع على البحوث والدراسات السابقة التي اهتمت ببناء اختبارات تقيس أبعاد التنمية المستدامة لدى طلاب المراحل التعليمية المختلفة، ومنها دراسة الجلوي (٢٠١١)، ودراسة القمزي (٢٠١٥) وأبو حاصل (٢٠١٧)، عبيد (٢٠١٧)، ثم بناء اختبارين مبدئيين لهذه الأبعاد والتي تم تحديدها في الإجراء الأول للبحث، الاختبار الأول معرفي يقيس المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، والاختبار الثاني اختبار مواقف يقيس سلوك الطالب تجاه أبعاد التنمية المستدامة.

أولاً- اختبار المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة:

تحديد الهدف من الاختبار:

تمثل الهدف من الاختبار في قياس مدى اكتساب طلاب الصف الأول الثانوي للمفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة المتضمنة بالوحدتين المطورتين عند مستوى

(التذكر - الفهم - التطبيق)، كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٢)

توزيع مفردات اختبار المفاهيم على المستويات المعرفية الثلاثة.

المجموع	أرقام المفردات	المستوى
٩	١ - ١٠ - ١١ - ١٧ - ١٨ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٩	التذكر
١٢	٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٧ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ٢٠ - ٢٣ - ٢٧ - ٢٨	الفهم
٩	٦ - ٨ - ٩ - ١٥ - ١٦ - ١٩ - ٢١ - ٢٢ - ٣٠	التطبيق
٣٠	المجموع	

وقد تكون الاختبار من (٣٠) مفردة من نوع الاختيار من متعدد، حيث تم توزيع المفردات على موضوعات الوجدتين المطورتين المحددتين بالبحث، والجدول التالي يوضح مواصفات الاختبار:

جدول (٣)
أبعاد اختبار مفاهيم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

الوحدة	الدرس	المستوى المعرفي			الوزن النسبي
		التطبيق	الفهم	التذكر	
الأولى: الجغرافيا الطبيعية	الأول: الموارد البيئية.	-	١	٢	%٥٠
	الثاني: التغيرات المناخية.	٢	١	٢	
	الثالث: الموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.	٢	٢	٣	
الثالثة: الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة:	الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر	-	٢	٣	%٥٠
	الثالث: أهمية التحول إلى الاقتصاد الأخضر	-	٢	١	
	الرابع: مشروعات تنموية قائمة على مبادئ الاقتصاد الأخضر	٢	٢	٣	
المجموع		٦	١٠	١٤	%١٠٠

كما صيغت تعليمات الاختبار بصورة سهلة وواضحة، وتم إعداد مفتاح لتصحيح الاختبار، بحيث يأخذ الطالب درجة واحدة عند اختياره الإجابة الصحيحة من بين (٤) بدائل (أ، ب، ج، ت) ويأخذ الدرجة (صفر) إذا اختار الإجابة غير الصحيحة، بذلك تكون درجة اختبار المفاهيم الكلية (٣٠) درجة. (ملحق ٧)

الضبط العلمي للاختبار:

صدق محتوى الاختبار: (صدق المحكمين)

تم عرض الاختبار في صورته الأولية على عينة من متخصصي المناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية، كذلك موجهي الجغرافيا بالمرحلة الثانوية (ملحق ٢)؛ لتحديد صدق الاختبار ومدى ملاءمته للغرض من البحث وللعينة المختارة، كذلك اشتماله المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، كذلك الدقة العلمية لصياغة مفردات الاختبار، وقد اقترح المحكمون بعض التعديلات، هي:

- تقليل عدد أسئلة التذكر المرتبطة بمفهوم الاقتصاد الأخضر وزيادة عدد أسئلة الفهم التي تقيس مفاهيم التنمية المستدامة.
 - زيادة عدد الأسئلة التي تقيس البعد البيئي فيما يتعلق بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- وقد أجريت هذه التعديلات، وصيغ الاختبار في صورته النهائية.
- حساب ثبات الاختبار:

تم تقنين الاختبار من خلال تطبيقه على عينة استطلاعية من طلاب الصف الثاني الثانوي بمدرسة الشهيد أشرف جاد الثانوية المشتركة بالبرامون تكونت من (٢٤) طالبًا وطالبة، وقد استخدمت طريقتين لحساب الثبات: طريقة ألفا كرونباخ:

تم حساب ثبات الاختبار بطريقة ألفا كرونباخ، حيث تقوم هذه الطريقة على حساب تباين مفردات الاختبار، والتي يتم من خلالها بيان مدى ارتباط مفردات الاختبار ببعضها البعض، وارتباط كل مفردة مع الدرجة الكلية للاختبار وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معامل } (\alpha) = \frac{N}{1-N} \left(\frac{\text{مج } ع^2}{ع^2} - 1 \right)$$

حيث ن: عدد بنود الاختبار $ع^2$: التباين الكلي لدرجات الطلاب في الاختبار

مج $ع^2$: مجموع تباين درجات الطلاب على فقرة من فقرات الاختبار.

وجاءت النتائج كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول (٤)

معاملات الثبات ألفا لأبعاد اختبار المفاهيم وللاختبار ككل.

معامل الثبات ألفا	عدد المفردات	أبعاد اختبار المفاهيم
٠.٩٤٤	٩	التذكر
٠.٩٤	١٢	الفهم
٠.٧٦١	٩	التطبيق
٠.٨٤٨	٣٠	الاختبار ككل

من الجدول السابق يتضح: أن معاملات الثبات لأبعاد الاختبار جاءت في المدى (٠.٧٦١ - ٠.٩٤٤)، وهي قيم ثبات مقبولة، وللاختبار ككل جاء معامل الثبات = ٠.٨٤٨، مما يدل على صلاحيته لأغراض البحث.

طريقة الاتساق الداخلي لمفردات الاختبار:

تم حساب صدق الاتساق الداخلي لاختبار المفاهيم، وذلك من خلال:

- حساب معامل ارتباط درجة كل مفردة بالدرجة الكلية للبعد المنتمية إليه: تم حساب معاملات ارتباط درجة كل مفردة بالدرجة الكلية للبعد التي تنتمي إليه، وجاءت النتائج كما هي مبينة بالجدول التالية:

جدول (٥)

قيم معاملات ارتباط درجة كل مفردة من مفردات اختبار المفاهيم بالدرجة الكلية للأبعاد المنتمية إليها.

الأبعاد	رقم المفردة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الأبعاد	رقم المفردة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
التذكر	١	٠.٧١١	٠.٠١	الفهم	١٣	٠.٦٧٣	٠.٠١
	١٠	٠.٨٩٩	٠.٠١		١٤	٠.٧٠٨	٠.٠١
	١١	٠.٨٥١	٠.٠١		٢٠	٠.٧٦٢	٠.٠١
	١٧	٠.٨٧٨	٠.٠١		٢٣	٠.٧٤٣	٠.٠١
	١٨	٠.٧٨٨	٠.٠١		٢٧	٠.٧٨١	٠.٠١
	٢٤	٠.٨٠٨	٠.٠١		٢٨	٠.٦٤٣	٠.٠١
	٢٥	٠.٧٩٣	٠.٠١		٦	٠.٥٢١	٠.٠١
	٢٦	٠.٨١	٠.٠١		٨	٠.٦١	٠.٠١
الفهم	٢٩	٠.٧٢٥	٠.٠١	التطبيق	٩	٠.٧٩٦	٠.٠١
	٢	٠.٨٤٦	٠.٠١		١٥	٠.٦٩	٠.٠١
	٣	٠.٦٢٤	٠.٠١		١٦	٠.٦٢٣	٠.٠١
	٤	٠.٤٤	٠.٠٥		١٩	٠.٥٤٥	٠.٠١
	٥	٠.٨٠٧	٠.٠١		٢١	٠.٥٢	٠.٠٥
	٧	٠.٨٢١	٠.٠١		٢٢	٠.٦٧	٠.٠١
	١٢	٠.٨٠٧	٠.٠١		٣٠	٠.٧٧	٠.٠١

من الجدول السابق: يتضح أن معاملات الارتباط جاءت دالة عند مستوى دلالة ٠.٠٠٥، مما يدل على قوة العلاقة بين درجة مفردات اختبار المفاهيم بالدرجة الكلية للأبعاد المنتمية إليها.

• حساب معامل ارتباط درجة كل بعد بالدرجة الكلية للاختبار:

للتأكد من صدق التكوين الفرضي (الاتساق الفرضي) لاختبار المفاهيم، تم حساب معامل ارتباط درجة كل بعد من أبعاد الاختبار بالدرجة الكلية للاختبار، ويوضح الجدول التالي قيم معاملات الارتباط ومستويات دلالتها:

جدول (٦)

معاملات ارتباط أبعاد اختبار المفاهيم بالدرجة الكلية للاختبار.

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	أبعاد اختبار المفاهيم
٠.٠١	٠.٥٨	التذكر
٠.٠١	٠.٧٠٩	الفهم
٠.٠٥	٠.٤٢	التطبيق

من الجدول السابق: يتضح أن معاملات الارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١، مما يدل على صدق الاتساق الداخلي لاختبار المفاهيم المرتبطة

بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وبذلك أصبح الاختبار في صورته النهائية الصالحة للتطبيق على عينة البحث. (ملحق ٦)

حساب زمن تطبيق الاختبار: تم حساب زمن الاختبار من خلال قسمة الزمن الذي استغرقه كل طالب في الإجابة عنه على عددهم، حيث بلغ الزمن (٤٥) دقيقة.

- حساب معامل السهولة والصعوبة ومعامل التمييز لمفردات الاختبار:

تم حساب معامل سهولة وصعوبة كل مفردة من مفردات الاختبار من خلال المعادلة التالية: معامل السهولة = عدد الإجابات الصحيحة / (عدد الإجابات الصحيحة + الخاطئة) فوجد أن معاملات السهولة تنحصر بين (٠.٢-٠.٨)، وتم حساب معامل التمييز لكل مفردة من مفردات الاختبار من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معامل السهولة } X \text{ معامل الصعوبة} = \sqrt{\text{معامل التمييز}}, \text{ وكان في المدى المقبول من } (٠.٤ - ٠.٥).$$

تطبيق الاختبار:

التطبيق القبلي لاختبار المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وذلك للتحقق من تكافؤ المجموعتين التجريبية والضابطة، ثم تم رصد النتائج وتحليلها إحصائياً باستخدام حزمة الأساليب الإحصائية (SPSS) من خلال استخدام اختبار "ت" للمجموعات المستقلة للمقارنة بين متوسطات درجات طلاب المجموعتين في أبعاد الاختبار قبلياً، والجدول التالي يوضح النتائج:

جدول (٧)

قيم "ت" ودلالاتها الإحصائية للفروق بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والضابطة في أبعاد اختبار المفاهيم والدرجة الكلية له قبلياً.

أبعاد اختبار المفاهيم	المجموعة	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
التذكر	التجريبية	٣٢	٢.٧٥	١.٢١٨	٠.١٩٢	٦٠	غير دالة
	الضابطة	٣٠	٢.٨	٠.٧٦١			
الفهم	التجريبية	٣٢	١.٨٨	١.٠٠٨	٠.٥٩٢	٦٠	غير دالة
	الضابطة	٣٠	٢.٠٣	١.٠٩٨			
التطبيق	التجريبية	٣٢	١.٧٢	٠.٨٨٨	٠.٤٢	٦٠	غير دالة
	الضابطة	٣٠	١.٦٣	٠.٧١٨			
الدرجة الكلية	التجريبية	٣٢	٦.٣٤	٢.٠٨٩	٠.٢٦	٦٠	غير دالة
	الضابطة	٣٠	٦.٤٧	١.٥٩٢			

وهذا يشير إلى عدم وجود فوق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والضابطة في التطبيق القبلي لاختبار المفاهيم، حيث جاءت قيم "ت" غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، وهذا يدل على تكافؤ المجموعتين في اختبار مفاهيم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة .

تنفيذ تجربة البحث:

قامت الباحثة في البداية بتحديد عينة البحث، وهم طلاب الصف الأول الثانوي بمدرستي (الشهيد أشرف جاد الثانوية المشتركة بالبرامون، حيث اختارت منها فصل ٣ / ١ ، وعددهم (٣٢) طالباً وطالبة كمجموعة تجريبية، وفصل (١ / ٢) بمدرسة الشهداء الثانوية المشتركة بدواي كمجموعة ضابطة، وعددهم (٣٠) طالباً وطالبة، ثم قامت الباحثة بتنظيم البيئة الصفية أولاً لتنفيذ تجربة البحث؛ حيث طلبت من مدير مدرسة الشهيد أشرف جاد الثانوية المشتركة بالبرامون السماح لها بدخول فصل (٣ / ١) بعد انتهاء الامتحان المقرر للمواد العملية في نهاية شهر فبراير ٢٠٢٣ م ، حيث عقدت جلسة تمهيدية تناولت خلالها التعريف بطبيعة البحث ومكونات دليل المعلم وطبيعة الموضوعات المتضمنة بالوحدتين المحددتين للتطبيق عليهم، وقد استغرقت هذه الجلسة ساعة ونصف، وتم السماح للطلاب بطرح الأسئلة والمناقشات، وكان من بين الأسئلة التي طرحوها هل هناك ارتباط بين دراستهم لهاتين الوحدتين وبين درجاتهم في مقرر الجغرافيا، فأكدت لهم الباحثة عدم الارتباط بينهما، ولكن موضوعات الوحدتين مهمة للغاية في دراستها لأنها تساير الاتجاهات التربوية الحديثة في تنظيم منهج الجغرافيا بالمرحلة الثانوية.

ثم تم تجهيز مواد، ووسائل التعلم التي سوف تستخدم في تدريس الوحدتين المطورتين، وقد بدأت أولى حصص تنفيذ الوحدتين في الأسبوع الأول من شهر مارس ٢٠٢٣ م، حين قدم الموضوع الأول بالوحدة الأولى وهو " الموارد البيئية" وتم استخدام كافة المواد والطرق المقترحة لتدريسه دون وجود أي عوائق في ذلك.

ثم انتهى تدريس باقي موضوعات الوحدتين في الأسبوع الأخير من شهر مارس وتحديداً يوم السبت الموافق ٢٥ / ٣ / ٢٠٢٣ م، بينما خضعت المجموعة الضابطة لتدريس المنهج العادي المطبق فعلياً خلال شهر مارس لنفس العام، ثم تم تطبيق اختبار المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة بعد انتهاء التدريس في يوم الأحد الموافق

٢٦ / ٣ / ٢٠٢٣ م على طلاب المجموعة التجريبية ويوم الثلاثاء الموافق ٢٨ / ٣ / ٢٠٢٣ م على طلاب المجموعة الضابطة، وتم رصد النتائج والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول (٨)

قيمة "ت" ودلالاتها الإحصائية للفروق بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في التطبيق البعدي لاختبار المفاهيم بعدياً.

أبعاد اختبار المفاهيم	المجموعة	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
التذكر	التجريبية	٣٢	٨.٢٨	٠.٧٢٩	٢١.٦١	٦٠	٠.٠١
	الضابطة	٣٠	٤	٠.٨٣			
الفهم	التجريبية	٣٢	١٠.٥٩	١.٠٤٣	٢٧.٨٩	٦٠	٠.٠١
	الضابطة	٣٠	٤.٦	٠.٥٦٣			
التطبيق	التجريبية	٣٢	٧.٨٨	٠.٧٩٣	١٧.٨	٦٠	٠.٠١
	الضابطة	٣٠	٤.٢٣	٠.٨١٧			
الدرجة الكلية	التجريبية	٣٢	٢٦.٧٥	١.٦٢٦	٣٦.٣٥	٦٠	٠.٠١
	الضابطة	٣٠	١٢.٨٣	١.٣٦٧			

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية والضابطة في أبعاد اختبار المفاهيم والدرجة الكلية له بعدياً لصالح المجموعة التجريبية (المتوسط الأكبر = ٨.٢٨ - ١٠.٥٩ - ٧.٨٨ - ٢٦.٧٥)، حيث جاءت قيم "ت" تساوي (٢١.٦١ - ٢٧.٨٩ - ١٧.٨ - ٣٦.٣٥)، وهي قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١.

- بالنسبة لمستوى التذكر، جاءت قيمة "ت" (٢١.٦١)، وهي تدل على وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والضابطة في هذا المستوى لصالح المجموعة التجريبية عند مستوى (٠.٠٠١).
- بالنسبة لمستوى الفهم، جاءت قيمة "ت" (٢٧.٨٩)، وهي تدل على وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والضابطة في هذا المستوى لصالح المجموعة التجريبية عند مستوى (٠.٠٠١).
- بالنسبة لمستوى التطبيق، جاءت قيمة "ت" (١٧.٨)، وهي تدل على وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والضابطة في هذا المستوى لصالح المجموعة التجريبية عند مستوى (٠.٠٠١).
- بالنسبة للدرجة الكلية للاختبار فإنه توجد فروق بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والضابطة في اختبار المفاهيم لصالح المجموعة التجريبية، حيث كانت قيمة

"ت" (٣٦.٣٥)، وهي دالة عند مستوى ٠.٠٠١، وبذلك نقبل الفرض الأول للبحث الذي نص على:

" يوجد فرق دال إحصائياً (≥ 0.05)) بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في التطبيق البعدي لاختبار مفاهيم الاقتصاد الأخضر ومتطلبات التنمية المستدامة لصالح المجموعة التجريبية".

ولاختبار صحة الفرض البحثي الثاني: يوجد فرق دال إحصائياً (≥ 0.05) بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي والبعدي لاختبار متطلبات التنمية المستدامة لصالح التطبيق البعدي".

استخدمت الباحثة اختبار " ت " للمجموعات المرتبطة لتحديد دلالة الفروق بين متوسطي درجات التطبيق القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية في اختبار المفاهيم، وتم رصد الدرجات التي يوضحها الجدول التالي:

جدول (٩)

قيمة " ت " ودلالاتها الإحصائية للفروق بين متوسطي درجات التطبيق القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية في اختبار المفاهيم.

أبعاد اختبار المفاهيم	التطبيق	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
التذكر	قبلي	٣٢	٢.٧٥	١.٢١٨	٢٢.٨٨	٣١	٠.٠١
	بعدي		٨.٢٨	٠.٧٢٩			
الفهم	قبلي	٣٢	١.٨٨	١.٠٠٨	٢٦.٥٤	٣١	٠.٠١
	بعدي		١٠.٥٩	١.٠٤٣			
التطبيق	قبلي	٣٢	١.٧٢	٠.٨٨٨	٣٥.٢٧	٣١	٠.٠١
	بعدي		٧.٨٨	٠.٧٩٣			
الدرجة الكلية	قبلي	٣٢	٦.٣٤	٢.٠٨٩	٤٩.٩٣	٣١	٠.٠١
	بعدي		٢٦.٧٥	١.٦٢٦			

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لاختبار المفاهيم لصالح التطبيق البعدي (المتوسط الأكبر = ٨.٢٨ - ١٠.٥٩ - ٧.٨٨ - ٢٦.٧٥)، حيث جاءت قيم "ت" تساوي (٢٢.٨٨ - ٢٦.٥٤ - ٣٥.٢٧ - ٤٩.٩٣)، وهي قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١.

- بالنسبة لمستوى التذكر، جاءت قيمة "ت" (٢٢.٨٨)، وهي تدل على وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والضابطة في هذا المستوى لصالح المجموعة التجريبية عند مستوى (٠.٠٠١).
- بالنسبة لمستوى الفهم، جاءت قيمة "ت" (٢٦.٥٤)، وهي تدل على وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والضابطة في هذا المستوى لصالح المجموعة التجريبية عند مستوى (٠.٠٠١).
- بالنسبة لمستوى التطبيق، جاءت قيمة "ت" (٣٥.٢٧)، وهي تدل على وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والضابطة في هذا المستوى لصالح المجموعة التجريبية عند مستوى (٠.٠٠١).
- بالنسبة للدرجة الكلية للاختبار توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠٠١) بين متوسطات درجات التطبيقين القبلي والبعدي لاختبار المفاهيم لصالح التطبيق البعدي، حيث جاءت قيمة "ت" (٤٩.٩٣).

ومن ثم نقبل الفرض الثاني للبحث، والذي نص على: " يوجد فرق دال إحصائياً (≥ 0.005) بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي والبعدي لاختبار المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة لصالح التطبيق البعدي".

ولحساب فاعلية المنهج المطور في إكساب الطلاب المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، تم حساب حجم التأثير للمنهج المطور من خلال مربع (η^2)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (١٠)

حجم تأثير المنهج المطور في تنمية المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة لدى طلاب الصف الأول الثانوي

أبعاد اختبار المفاهيم	قيمة (η^2)	حجم التأثير
التذكر	٠.٩٤٤	كبير
الفهم	٠.٩٥٨	كبير
التطبيق	٠.٩٧٦	كبير
الدرجة الكلية	٠.٩٨٨	كبير

يتضح من الجدول السابق أن حجم تأثير المنهج المطور في ضوء مفهوم الاقتصاد الأخضر في تنمية المفاهيم المرتبطة بأبعاد التنمية المستدامة لدى طلاب الصف الأول الثانوي كبير، حيث تراوحت قيم حجم التأثير من (٠.٩٤٤ - ٠.٩٨٨).

مناقشة نتائج اختبار المفاهيم:

ترجع الباحثة هذه النتيجة إلى الجوانب التالية:

- ارتفع الوزن النسبي للبعد البيئي بين مفاهيم الاقتصاد الأخضر، نظراً لتخصيص موضوعاً كاملاً بمحتوى المنهج المطور تناول مفهوم الاقتصاد الأخضر، ومبادئه، وكيفية وآليات التحول نحوه في كل المجالات، كما ترجع التحسن في مستوى اكتساب الطلاب لمفاهيم التنمية المستدامة إلى تناول الوجدتين الثانية والثالثة لمفهوم التنمية المستدامة، وأبعادها بشكل مفصل، كذلك تناول الموارد الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، وتوزيع السكان وعلاقة ذلك بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، مما منح الطالب قدراً كبيراً من الخبرات المعرفية والمعلومات المتعلقة بهذا المفهوم، وتوضيح علاقته بمناهج الجغرافيا وكيفية تحقيق هذا المفهوم من خلال مادة الجغرافيا المدرسية، وهذا كله قد ساعد على زيادة درجة اكتساب الطلاب لمفاهيم أبعاد التنمية المستدامة البيئي، والاقتصادي، والاجتماعي.

- تضمين محتوى المنهج المطور قضايا ومفاهيم بيئية تناولت بعض التحديات البيئية الحالية والتي لها تأثير مباشر وكبير على كوكب الأرض بأكمله، مثل: قضية التغيرات المناخية وتأثيرها على صحة الإنسان، وكذلك إنتاج الغذاء، مما زاد من الحصيلة المعرفية التي اكتسبها الطلاب من دراسة المنهج المطور فيما يتعلق بالبعد البيئي، والاقتصادي للتنمية المستدامة.

- تضمين المنهج المطور بعض مفاهيم التنمية المستدامة، مثل: الإنتاج النظيف، والطاقة المتجددة، وتدوير المخلفات، والزراعة العضوية .

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عبد الودود (٢٠١٢) ، ودراسة سليمان (٢٠٢٠)، ودراسة الزبيدي (٢٠٢١).

ثانياً - اختبار مواقف أبعاد التنمية المستدامة:

مر بناء الاختبار بالخطوات التالية:

تحديد الهدف من الاختبار:

تم تحديد الهدف من الاختبار وهو قياس مدى امتلاك طلاب الصف الأول الثانوي للسلوكيات الدالة على أبعاد التنمية المستدامة .

تحديد أبعاد الاختبار: تضمن الاختبار عدة أبعاد، هي البعد (البيئي، الاقتصادي، التعليمي، الاجتماعي، التكنولوجي).

صياغة مفردات الاختبار: تم صياغة مفردات الاختبار في شكل مواقف، حيث تكون الاختبار ككل من (٢٠) موقفاً في صورته المبدئية، بحيث تضمن كل بعد من أبعاد الاختبار عدداً من المواقف، يجب عنها الطالب باختيار استجابة من استجابات أربع (أ، ب، ت، ث).

صياغة تعليمات الاختبار: صيغت تعليمات الاختبار في بدايته في شكل عبارات سهلة وبسيطة يمكن للطلاب استيعابها.

كما تم تصميم مفتاح تصحيح لاختبار مواقف أبعاد التنمية المستدامة، بحيث يتم إعطاء الدرجة (١) إذا توافقت اختيار الموقف مع مفتاح تصحيح الاختبار، ويعطى الدرجة (صفر) إذا لم تتوافق الإجابة مع الموقف الصحيح، وبذلك تصبح الدرجة الكلية لاختبار المواقف (٢٠) درجة (ملحق ٨).

الضبط العلمي للاختبار:

صدق محتوى الاختبار: (صدق المحكمين)

تم عرض الاختبار في صورته الأولية على عينة من متخصصي المناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية، كذلك موجهي الجغرافيا بالمرحلة الثانوية؛ لتحديد صدق الاختبار ومدى ملاءمته للغرض من البحث وللعينة المختارة، كذلك اشتماله لأبعاد التنمية المستدامة وانتماء كل موقف للبعد الذي يندرج تحته، وقد اقترح المحكمون بعض التعديلات، هي:

- إعادة صياغة بعض العبارات لتكون في صورة سلوكية بدلاً من الصياغة التقريرية للعبارة.

- زيادة عدد المواقف؛ لتشمل جميع أبعاد التنمية المستدامة، وبناء عليه تم زيادة عدد المواقف إلى (٢٥) موقفاً بعد أن كان (٢٠) موقفاً، وقد أجريت هذه التعديلات، والجدول التالي يوضح توزيع أرقام المفردات بعد التعديلات:

جدول (١١)
توزيع أرقام مواقف الاختبار على أبعاده.

العدد	رقم الموقف	البعد
٥	٢٠-١١-١٠-٩-١	البيئي
٦	١٦-١٢-٦-٤-٣-٢	الاقتصادي
٥	١٧-١٥-١٣-٨-٧	الاجتماعي
٥	٢٥-٢٤-٢١-١٨-١٤	التعليمي
٤	٢٣-٢٢-١٩-٥	التكنولوجي
٢٥ موقفاً		المجموع

حساب ثبات الاختبار:

تم تقنين الاختبار من خلال تطبيقه على عينة استطلاعية من طلاب الصف الثاني الثانوي بمدرسة الشهيد أشرف جاد الثانوية المشتركة بالبرامون تكونت من (٢٤) طالبا وطالبة، وقد استخدمت طريقتين لحساب الثبات: طريقة ألفا كرونباخ:

تم حساب ثبات اختبار المواقف بطريقة ألفا كرونباخ حيث تقوم هذه الطريقة على حساب تباين مفردات الاختبار، والتي يتم من خلالها بيان مدى ارتباط مفردات الاختبار ببعضها البعض، وارتباط كل مفردة مع الدرجة الكلية للاختبار.

جدول (١٢)
معاملات الثبات ألفا لأبعاد اختبار المواقف وللإختبار ككل.

معامل الثبات ألفا	عدد المفردات	أبعاد اختبار المواقف
٠.٧٩٩	٥	البيئي
٠.٨٧٨	٦	الاقتصادي
٠.٨٥٥	٥	الاجتماعي
٠.٨٨٧	٥	التعليمي
٠.٧٦٨	٤	التكنولوجي
٠.٨٤٣	٢٥	الاختبار ككل

من الجدول السابق يتضح: أن معامل الثبات للاختبار المواقف ككل = ٠.٨٤٣، مما يدل على ملائمة اختبار المواقف لأغراض البحث.

طريقة الاتساق الداخلي لمفردات الاختبار:

تم حساب صدق الاتساق الداخلي لاختبار المواقف بعد تطبيقه على عينة عشوائية عددها (٣٠) من غير عينة الدراسة، وذلك من خلال:

- حساب معامل ارتباط درجة كل مفردة بالدرجة الكلية للبعد المنتميه إليه: تم حساب معاملات ارتباط درجة كل مفردة بالدرجة الكلية للبعد التي تنتمي إليه، وجاءت النتائج كما هي مبينة بالجدول التالية:

جدول (١٣)

قيم معاملات ارتباط درجة كل مفردة من مفردات اختبار المواقف بالدرجة الكلية للأبعاد المنتميه إليها.

الأبعاد	رقم المفردة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الأبعاد	رقم المفردة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
البيئي	١	٠.٦٤٣	٠.٠١	الاجتماعي	١٣	٠.٨٤	٠.٠١
	٩	٠.٨٥١	٠.٠١		١٥	٠.٨٣٤	٠.٠١
	١٠	٠.٨٤٥	٠.٠١		١٧	٠.٧٩٣	٠.٠١
الاقتصادي	١١	٠.٧١٤	٠.٠١	التعليمي	١٤	٠.٧٥٨	٠.٠١
	٢٠	٠.٦٤٣	٠.٠١		١٨	٠.٨٣٧	٠.٠١
	٢	٠.٦٣٣	٠.٠١		٢١	٠.٨٦١	٠.٠١
	٣	٠.٨٢١	٠.٠١		٢٤	٠.٨١٢	٠.٠١
	٤	٠.٨٠٣	٠.٠١		٢٥	٠.٨١٢	٠.٠١
	٦	٠.٧٦٧	٠.٠١		٥	٠.٤٢	٠.٠٥
الاجتماعي	١٢	٠.٨٥	٠.٠١	التكنولوجي	١٩	٠.٨٥٣	٠.٠١
	١٦	٠.٧٨١	٠.٠١		٢٢	٠.٨٨٨	٠.٠١
	٧	٠.٦٦١	٠.٠٥		٢٣	٠.٨٥٤	٠.٠١
	٨	٠.٨٣٤	٠.٠١				

من الجدول السابق: يتضح أن معاملات الارتباط جاءت دالة عند مستوي دلالة ٠.٠١، مما يدل علي قوة العلاقة بين درجة مفردات اختبار المواقف بالدرجة الكلية للأبعاد المنتميه إليها.

- حساب معامل ارتباط درجة كل بعد بالدرجة الكلية للاختبار:

للتأكد من صدق التكوين الفرضي (الاتساق الفرضي) لاختبار المواقف، تم حساب معامل ارتباط درجة كل بعد من أبعاد اختبار المواقف بالدرجة الكلية للاختبار، ويوضح الجدول التالي قيم معاملات الارتباط ومستويات دلالتها:

جدول (١٤)
معاملات ارتباط أبعاد اختبار المواقف بالدرجة الكلية للاختبار.

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	أبعاد اختبار المواقف
٠.٠٥	٠.٤٦	البيئي
٠.٠٥	٠.٥١	الاقتصادي
٠.٠١	٠.٦٧٨	الاجتماعي
٠.٠١	٠.٦٣٦	التعليمي
٠.٠١	٠.٥٧	التكنولوجي

من الجدول السابق: يتضح أن معاملات الارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠١ ، مما يدل على صدق الاتساق الداخلي للاختبار المواقف. حساب زمن تطبيق الاختبار: تم حساب زمن الاختبار من خلال قسمة الزمن الذي استغرقه كل طالب في الإجابة عنه على عددهم، حيث بلغ الزمن (٧٠) دقيقة. وبذلك أصبح اختبار مواقف أبعاد التنمية المستدامة في صورته النهائية (ملحق ٩) تطبيق الاختبار:

للتحقق من تكافؤ المجموعتين التجريبية والضابطة في اختبار المواقف السلوكية لأبعاد التنمية المستدامة، تم تطبيق الاختبار على طلاب المجموعتين قبل تنفيذ تجربة البحث، وتم استخدام اختبار " ت " للمجموعات المستقلة؛ لتحديد دلالة الفروق بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في التطبيق البعدي لاختبار المواقف السلوكية، وجاءت النتائج كما يعرضها الجدول التالي:

جدول (١٥)

قيمة " ت " ودلالاتها الإحصائية للفروق بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في اختبار المواقف السلوكية قبلًا.

أبعاد اختبار المواقف السلوكية	المجموعة	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
البيئي	التجريبية	٣٢	١.٠٩	٠.٧٣٤	٠.٤١٤	٦٠	غير دالة
	الضابطة	٣٠	١.١٧	٠.٦٤٨			
الاقتصادي	التجريبية	٣٢	١.٤١	٠.٧١٢	٠.٩٧٧	٦٠	غير دالة
	الضابطة	٣٠	١.٢٣	٠.٦٧٩			
الاجتماعي	التجريبية	٣٢	١.٣٤	٠.٧٠١	٠.٥٥١	٦٠	غير دالة
	الضابطة	٣٠	١.٤٣	٠.٥٦٨			
التعليمي	التجريبية	٣٢	١.٢٢	٠.٧٠٦	٠.٠٨٣	٦٠	غير دالة
	الضابطة	٣٠	١.٢٣	٠.٦٧٩			
التكنولوجي	التجريبية	٣٢	٠.٩١	٠.٧٣٤	٠.٤١٤	٦٠	غير دالة
	الضابطة	٣٠	٠.٨٣	٠.٦٤٨			
الدرجة الكلية	التجريبية	٣٢	٥.٩٧	٢.٨١١	٠.١٠١	٦٠	غير دالة
	الضابطة	٣٠	٥.٩	٢.٥١			

يتضح من الجدول السابق أن قيم "ت" غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعتين التجريبية والضابطة في اختبار المواقف السلوكية قبلًا، وهذا يشير إلى تكافؤ المجموعتين التجريبية والضابطة في وبهذه النتيجة تم التحقق من تكافؤ المجموعتين في اختبار المواقف السلوكية المرتبطة بأبعاد التنمية المستدامة، ثم تم البدء في تنفيذ تجربة البحث، بتدريس الوجدتين المطورتين للمجموعة التجريبية، بينما درست المجموعة الضابطة المنهج القائم بالفعل، وفي نهاية التدريس، تم إعادة تطبيق اختبار المواقف بعدًا على المجموعتين. وجاءت النتائج كما يعرضها الجدول التالي:

جدول (١٦)

قيمة " ت " ودلالاتها الإحصائية للفروق بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في اختبار المواقف السلوكية بعدياً.

مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة (ت)	الانحراف المعياري	المتوسط	ن	المجموعة	أبعاد اختبار المواقف
غير دالة	٦٠	١٩.٥٣	٠.٤٨٣	٤.٦٦	٣٢	التجريبية	البيئي
			٠.٤٦٦	٢.٣	٣٠	الضابطة	
غير دالة	٦٠	٢١.٠٢	٠.٥٠٤	٥.٤٤	٣٢	التجريبية	الاقتصادي
			٠.٤١٤	٢.٩٧	٣٠	الضابطة	
غير دالة	٦٠	١٧.١	٠.٣٩٧	٤.٨١	٣٢	التجريبية	الاجتماعي
			٠.٧٦١	٢.٢	٣٠	الضابطة	
غير دالة	٦٠	١٠.٨	٠.٨١٣	٤.٢٨	٣٢	التجريبية	التعليمي
			٠.٦٤	٢.٢٧	٣٠	الضابطة	
غير دالة	٦٠	١٥.٩٤	٠.٤٢	٣.٧٨	٣٢	التجريبية	التكنولوجي
			٠.٥٦٨	١.٧٧	٣٠	الضابطة	
غير دالة	٦٠	٢٨.٥	١.٦٥٦	٢٢.٩٧	٣٢	التجريبية	الدرجة الكلية
			١.٥٠٣	١١.٥	٣٠	الضابطة	

من الجدول السابق يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية والضابطة في أبعاد اختبار المواقف السلوكية والدرجة الكلية له بعدياً لصالح المجموعة التجريبية (المتوسط الأكبر = ٤.٦٦ - ٥.٤٤ - ٤.٨١ - ٤.٢٨ - ٣.٧٨ - ٢٢.٩٧)، حيث جاءت قيم "ت" تساوي (١٩.٥٣ - ٢١.٠٢ - ١٧.١ - ١٠.٨ - ١٥.٩٤ - ٢٨.٥)، وهي قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١.

وفي ضوء هذه النتائج يمكن قبول الفرض البحثي الرابع: " يوجد فرق دال إحصائياً (≥ 0.05) بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في التطبيق البعدي لاختبار المواقف السلوكية لأبعاد التنمية المستدامة لصالح المجموعة التجريبية " .

مناقشة نتائج اختبار المواقف السلوكية لأبعاد التنمية المستدامة:

ترجع الباحثة هذه النتيجة إلى الجوانب التالية:

- ساعدت المعلومات، والحقائق، والمفاهيم المقدمة بمحتوى المنهج المطور، كذلك الأنشطة الفردية والاجتماعية على تعرف الطلاب مدى تأثير الأنشطة البشرية المختلفة سلباً على البيئة وإحداث تدهورها، حيث زاد وعيهم بمفاهيم الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، وقدرتهم على تطبيق وتوظيف هذه المعارف في مواجهة مشكلات البيئة التي تواجههم بشكل يحقق لهم السلامة البيئية، والتنمية الاقتصادية، وبالتالي جودة أفضل للحياة.

- زاد اهتمام الطلاب بقراءة المزيد عن مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وعلاقتها بالجغرافيا بمجرد التقدم معهم في تنفيذ الوحدات المطورة ، كما زادت تساؤلاتهم حول الندوات التي تعقد بشكل مستمر في أجهزة الإعلام المختلفة وتتناول مفهوم التنمية المستدامة ومبادئ الاقتصاد الأخضر.
- تضمن المنهج المطور إشارة إلى بعض القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة وكيفية تحقيقها للحصول على استدامة اقتصادية وبيئية واجتماعية، مما زاد من معرفة ووعي الطلاب بهذه المفاهيم، وتحقيقهم مستوى أفضل في اختبار أبعاد التنمية المستدامة بعدياً.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة إمام (٢٠١٦)، وفؤاد (٢٠٢٠).

وللتحقق من صحة الفرض البحثي الخامس " يوجد فرق دال إحصائياً (≥ 0.05) بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي والبعدي لاختبار المواقف المرتبطة بأبعاد التنمية المستدامة لصالح التطبيق البعدي" ، تم استخدام اختبار " ت" للمجموعات المرتبطة لتحديد دلالة الفروق بين متوسطي درجات التطبيق القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية في اختبار المواقف السلوكية، والجدول التالي يوضح النتائج:

جدول (١٧)

قيمة " ت " ودلالاتها الإحصائية للفروق بين متوسطي درجات التطبيق القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية في اختبار المواقف السلوكية.

أبعاد اختبار المواقف	التطبيق	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
البيئي	قبلي	٣٢	١.٠٩	٠.٧٣٤	٢٠.٥٣	٣١	٠.٠١
	بعدي		٤.٦٦	٠.٤٨٣			
الاقتصادي	قبلي	٣٢	١.٤١	٠.٧١٢	٢٧.٧٣	٣١	٠.٠١
	بعدي		٥.٤٤	٠.٥٠٤			
الاجتماعي	قبلي	٣٢	١.٣٤	٠.٧٠١	٢٥.٧٧	٣١	٠.٠١
	بعدي		٤.٨١	٠.٣٩٧			
التعليمي	قبلي	٣٢	١.٢٢	٠.٧٠٦	١٥.٧٧	٣١	٠.٠١
	بعدي		٤.٢٨	٠.٨١٣			
التكنولوجي	قبلي	٣٢	٠.٩١	٠.٧٣٤	١٩.٥٣	٣١	٠.٠١
	بعدي		٣.٧٨	٠.٤٢			
الدرجة الكلية	قبلي	٣٢	٥.٩٧	٢.٨١١	٢٨.١٤	٣١	٠.٠١
	بعدي		٢٢.٩٧	١.٦٥٦			

من الجدول السابق يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لاختبار المواقف السلوكية لصالح التطبيق البعدي (المتوسط الأكبر = ٤.٦٦ - ٥.٤٤ - ٤.٨١ - ٤.٢٨ - ٣.٧٨ - ٢٢.٩٧)، حيث جاءت قيم "ت" تساوي (٢٠.٥٣ - ٢٧.٧٣ - ٢٥.٧٧ - ١٥.٧٧ - ١٩.٥٣ - ٢٨.١٤)، وهي قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١. وفي ضوء هذه النتائج نقبل الفرض الخامس للبحث.

ولحساب فاعلية المنهج المطور في تنمية الجوانب السلوكية لأبعاد التنمية المستدامة لدى طلاب الصف الأول الثانوي، تم استخدام مربع إيتا " η^2 "، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (١٨)

حجم تأثير المنهج المطور في تنمية الأبعاد السلوكية للتنمية المستدامة لدى طلاب الصف الأول الثانوي.

أبعاد اختبار المواقف	قيمة (η^2)	حجم التأثير
البيئي	٠.٩٣١	كبير
الاقتصادي	٠.٩٦١	كبير
الاجتماعي	٠.٩٥٥	كبير
التعليمي	٠.٨٨٩	كبير
التكنولوجي	٠.٩٢٥	كبير
الدرجة الكلية	٠.٩٦٢	كبير

يتضح من الجدول السابق أن حجم تأثير المنهج المطور في ضوء مفهوم الاقتصاد الأخضر في تنمية الجوانب السلوكية لأبعاد التنمية المستدامة لدى طلاب الصف الأول الثانوي كبير، حيث تراوحت قيم حجم التأثير من (٠.٨٨٩ - ٠.٩٦٢). وبذلك نقبل الفرض السادس من فروض البحث: "يحقق المنهج المطور فاعلية في تنمية الجوانب السلوكية المرتبطة بأبعاد التنمية المستدامة لدى طلاب الصف الأول الثانوي".

خامسًا - للإجابة عن السؤال السادس للبحث، والذي نصه: ما فاعلية المنهج المطور في تنمية أبعاد المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الصف الأول الثانوي؟، اتبعت الباحثة الخطوات التالية:

أ - الاطلاع على الكتابات المتخصصة، والبحوث، والدراسات السابقة التي اهتمت بإعداد مقاييس للمسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المراحل التعليمية المختلفة، كمقياس Starret,

(1996)، ومقياس قاسم (٢٠٠٨)، ومقياس عبد القادر (٢٠٠٩)، ومقياس الدوسري (٢٠١٠).

ب- بناء مقياس مبدئي يحدد درجة المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الصف الأول الثانوي، تكون من (٤٠) عبارة تتناول ثلاثة محاور، هي: (الاهتمام، الفهم، المشاركة)، ثم عرض المقياس على مجموعة من المحكمين تخصص المناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية والصحة النفسية؛ لتحديد صدق المقياس، وملاءمة عباراته للغرض من البحث، وملاءمة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، وكذلك ملاءمته لعينة البحث، وقد جاءت التعديلات كالتالي:

- إعادة صياغة بعض العبارات في صورة سالبة؛ لإحداث توازن بين العبارات الموجبة والسالبة بالمقياس.

- إعادة صياغة عبارة "أهتم بزراعة المحاصيل الحضرية" لتصبح "أهتم بزراعة النباتات المستدامة بمنزلي لأنها مفيدة للبيئة والصحة".

وتم عمل التعديلات المطلوبة.

تصحيح المقياس:

يتكون المقياس من (٤٠) عبارة، يختار الطالب ما بين (٥) بدائل، تمثل درجة انطباق العبارة علي الطالب ما بين: كبيرة جدًا (٥) درجات، كبيرة (٤) درجات، متوسطة (٣) درجات، ضعيفة (٢) درجتان، ضعيفة جدًا (١) درجة واحدة، وبذلك تصبح الدرجة الكلية للمقياس (٢٠٠) درجة، وذلك في حالة العبارات الموجبة، ويتم التصحيح بصورة عكسية في حالة العبارات السالبة، والجدول التالي يوضح توزيع عبارات المقياس:

جدول (١٩)

توزيع عبارات مقياس المسؤولية الاجتماعية.

المجموع	أرقام المفردات	البعد
٧	٧ - ١	المسؤولية نحو الأسرة
٩	١٦ - ٨	المسؤولية نحو الزملاء
١١	٢٧ - ١٧	المسؤولية نحو المدرسة
١٣	٤٠ - ٢٨	المسؤولية نحو المجتمع
٤٠	المجموع	

ج- الضبط العلمي للمقياس:

قامت الباحثة بتطبيق المقياس على عينة استطلاعية من طلاب الصف الثاني الثانوي - غير عينة البحث، وعددهم (٢٤) طالباً وطالبة، وذلك لحساب ثبات المقياس والزمن اللازم لتطبيقه، وتم ضبط المقياس علمياً من خلال حساب ثباته باستخدام طريقتين، هما: طريقة ألفا كرونباخ:

تم حساب ثبات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ، حيث تقوم هذه الطريقة على حساب تباين مفردات المقياس، والتي يتم من خلالها بيان مدى ارتباط مفردات المقياس ببعضها البعض، وارتباط كل مفردة مع الدرجة الكلية للمقياس، وجاءت النتائج كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول (٢٠)

معاملات الثبات ألفا لأبعاد مقياس المسؤولية الاجتماعية وللمقياس ككل.

معامل الثبات ألفا	عدد المفردات	أبعاد مقياس المسؤولية الاجتماعية
٠.٨٦٧	٧	المسؤولية نحو الأسرة
٠.٨٩٨	٩	المسؤولية نحو الزملاء
٠.٩٠٢	١١	المسؤولية نحو المدرسة
٠.٩١	١٣	المسؤولية نحو المجتمع
٠.٩٠٣	٤٠	المقياس ككل

من الجدول السابق يتضح: أن معاملات الثبات لأبعاد مقياس المسؤولية الاجتماعية جاءت في المدى (٠.٨٦٧ - ٠.٩١)، وهي قيم ثبات مقبولة، وللمقياس ككل جاء معامل الثبات = ٠.٩٠٣، مما يدل على ملائمة المقياس لأغراض البحث. طريقة الاتساق الداخلي:

تم حساب صدق الاتساق الداخلي لمقياس المسؤولية الاجتماعية بعد تطبيقه على عينة عشوائية عددها (٢٤) من غير عينة الدراسة، وذلك من خلال:

- حساب معامل ارتباط درجة كل مفردة بالدرجة الكلية للبعد المنتمية إليه: تم حساب معاملات ارتباط درجة كل مفردة بالدرجة الكلية للبعد التي تنتمي إليه، وجاءت النتائج كما هي مبينة بالجدول التالي:

جدول (٢١)

قيم معاملات ارتباط درجة كل مفردة من مفردات مقياس المسؤولية الاجتماعية بالدرجة الكلية للأبعاد المنتمية إليها.

الأبعاد	رقم المفردة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الأبعاد	رقم المفردة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المسئولية نحو الأسرة	١	٠.٨٧	٠.٠١	المسئولية نحو المدرسة	٢١	٠.٦٣	٠.٠١
	٢	٠.٦٦	٠.٠١		٢٢	٠.٧٥	٠.٠١
	٣	٠.٦٨	٠.٠١		٢٣	٠.٥٢	٠.٠١
	٤	٠.٧٧	٠.٠١		٢٤	٠.٧٨	٠.٠١
	٥	٠.٨٧	٠.٠١		٢٥	٠.٧٥	٠.٠١
	٦	٠.٨١	٠.٠١		٢٦	٠.٦٢	٠.٠١
	٧	٠.٨٨	٠.٠١		٢٧	٠.٧٨	٠.٠١
المسئولية نحو الزملاء	٨	٠.٨٩	٠.٠١	٢٨	٠.٧١	٠.٠١	
	٩	٠.٨١٦	٠.٠١	٢٩	٠.٦٤٧	٠.٠١	
	١٠	٠.٧٠٤	٠.٠١	٣٠	٠.٥٣٨	٠.٠١	
	١١	٠.٧٩	٠.٠١	٣١	٠.٨١٥	٠.٠١	
	١٢	٠.٧٧	٠.٠١	٣٢	٠.٦٥٦	٠.٠١	
	١٣	٠.٧١	٠.٠١	٣٣	٠.٥٨٦	٠.٠١	
	١٤	٠.٧٦	٠.٠١	٣٤	٠.٦١٥	٠.٠١	
المسئولية نحو المدرسة	١٥	٠.٨١	٠.٠١	٣٥	٠.٧١	٠.٠١	
	١٦	٠.٧٨	٠.٠١	٣٦	٠.٦٢١	٠.٠١	
	١٧	٠.٨٢	٠.٠١	٣٧	٠.٧٧	٠.٠١	
	١٨	٠.٨٤	٠.٠١	٣٨	٠.٨٤	٠.٠١	
	١٩	٠.٧٣	٠.٠١	٣٩	٠.٦٩	٠.٠١	
	٢٠	٠.٨٢	٠.٠١	٤٠	٠.٧٣	٠.٠١	

من الجدول السابق: يتضح أن معاملات الارتباط جاءت دالة عند مستوى دلالة ٠.٠١، مما يدل علي قوة العلاقة بين درجة مفردات المقياس بالدرجة الكلية للأبعاد المنتمية إليها.

• حساب معامل ارتباط درجة كل بعد بالدرجة الكلية للمقياس:

للتأكد من صدق التكوين الفرضي (الاتساق الفرضي) للمقياس، تم حساب معامل ارتباط درجة كل بعد من أبعاد المقياس بالدرجة الكلية له، ويوضح الجدول التالي قيم معاملات الارتباط ومستويات دلالتها:

جدول (٢٢)

معاملات ارتباط أبعاد مقياس المسؤولية الاجتماعية بالدرجة الكلية للمقياس.

أبعاد مقياس المسؤولية الاجتماعية	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المسئولية نحو الأسرة	٠.٨٦	٠.٠١
المسئولية نحو الزملاء	٠.٧٢	٠.٠١
المسئولية نحو المدرسة	٠.٨٥	٠.٠١
المسئولية نحو المجتمع	٠.٧٧	٠.٠١

من الجدول السابق: يتضح أن معاملات الارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠١ ، مما يدل على صدق الاتساق الداخلي لمقياس المسؤولية الاجتماعية. وبذلك أصبح المقياس في صورته النهائية مكوناً من (٤٠) عبارة . ملحق (١١) هـ- تطبيق المقياس:

تم تطبيق المقياس على عينة البحث الاستطلاعية وهي مكونة من (٢٤) طالباً وطالبة بالصف الثاني الثانوي بمدرسة الشهيد أشرف جاد الثانوية المشتركة بالبرامون؛ للتحقق من تكافؤ المجموعتين، وتم تصحيح المقياس، ورصد الدرجات وفقاً لمفتاح التصحيح المعد لذلك (ملحق ١٠)، وجاءت النتائج كالتالي:

جدول (٢٣)

قيمة " ت " ودلالاتها الإحصائية للفروق بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في مقياس المسؤولية الاجتماعية قليلاً.

أبعاد مقياس المسؤولية الاجتماعية	المجموعة	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
المسؤولية نحو الأسرة	التجريبية	٣٢	١١.٥٣	١.٥٢٤	٠.٥١٤	٦٠	غير دالة
	الضابطة	٣٠	١١.٧٣	١.٥٧٤			
المسؤولية نحو الزملاء	التجريبية	٣٢	١٣.٥٦	١.٣٩	٠.١٠٤	٦٠	غير دالة
	الضابطة	٣٠	١٣.٦	١.٤٥٣			
المسؤولية نحو المدرسة	التجريبية	٣٢	١٥.٢٥	١.٤١٤	٠.٠٤٥	٦٠	غير دالة
	الضابطة	٣٠	١٥.٢٣	١.٤٧٨			
المسؤولية نحو المجتمع	التجريبية	٣٢	١٥.٩١	١.٢٢٨	٠.٢٢١	٦٠	غير دالة
	الضابطة	٣٠	١٥.٩٧	٠.٨٩			
الدرجة الكلية	التجريبية	٣٢	٥٦.٢٥	٢.٨٦٢	٠.٣٧٤	٦٠	غير دالة
	الضابطة	٣٠	٥٦.٥٣	٣.١٠٤			

يتضح من الجداول السابقة أن قيم "ت" غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، مما يشير لعدم وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعتين التجريبية والضابطة في مقياس المسؤولية الاجتماعية قليلاً، وهذا يشير إلى تكافؤ المجموعتين التجريبية والضابطة في أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

وبهذه النتيجة تم التحقق من تكافؤ المجموعتين في مقياس المسؤولية الاجتماعية، ثم تم البدء في تنفيذ تجربة البحث، بتدريس الوحدات المطورتين للمجموعة التجريبية، بينما درست المجموعة الضابطة المنهج القائم بالفعل، وفي نهاية التدريس، تم إعادة تطبيق مقياس المسؤولية الاجتماعية بعدياً على المجموعتين، وتم استخدام اختبار " ت " للمجموعات المستقلة؛ لتحديد دلالة الفروق بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية والمجموعة

الضابطة في التطبيق البعدي لمقياس المسؤولية الاجتماعية، وجاءت النتائج كما يعرضها الجدول التالي:

جدول (٢٤)

قيم "ت" لدلالة الفروق بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والضابطة في مقياس المسؤولية الاجتماعية بعدياً.

المستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة (ت)	الانحراف المعياري	المتوسط	ن	المجموعة	أبعاد المسؤولية مقياس
غير دالة	٦٠	٤١.٥٧	٠.٨٩٦	٣١.٦٩	٣٢	التجريبية	المسؤولية نحو الأسرة
			١.٧٨٨	١٦.٩	٣٠	الضابطة	
غير دالة	٦٠	٤٢.٥	١.٠٧٦	٤١.٥٦	٣٢	التجريبية	المسؤولية نحو الزملاء
			٢.٥٥١	٢٠.٦٧	٣٠	الضابطة	
غير دالة	٦٠	٤٧.٦١	٠.٩٣٣	٥٠.٠٣	٣٢	التجريبية	المسؤولية نحو المدرسة
			٣.٠٧٨	٢٢.٩	٣٠	الضابطة	
غير دالة	٦٠	٢٥.٣	١.٠٥١	٥٩.٨٤	٣٢	التجريبية	المسؤولية نحو المجتمع
			٦.٥٩٦	٢٩.٩٣	٣٠	الضابطة	
غير دالة	٦٠	٤٨.٤١	٢.٠١٢	١٨٣.١٣	٣٢	التجريبية	الدرجة الكلية
			١٠.٦٤	٩٠.٤	٣٠	الضابطة	

من الجدول السابق يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية والضابطة في أبعاد مقياس المسؤولية الاجتماعية والدرجة الكلية له بعدياً لصالح المجموعة التجريبية (المتوسط الأكبر = ٣١.٦٩ - ٤١.٥٦ - ٥٠.٠٣ - ٥٩.٨٤ - ١٨٣.١٣)، حيث جاءت قيم "ت" تساوي (٤١.٥٧ - ٤٢.٥ - ٤٧.٦١ - ٢٥.٣ - ٤٨.٤١)، وهي قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١.

وفي ضوء هذه النتائج يمكن قبول الفرض البحثي السابع: " يوجد فرق دال إحصائياً (≥ 0.05) بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في التطبيق البعدي لمقياس المسؤولية الاجتماعية لصالح المجموعة التجريبية " .

مناقشة نتائج مقياس المسؤولية الاجتماعية:

ترجع الباحثة هذه النتيجة إلى:

- تضمن كتاب الطالب العديد من الأنشطة المرتبطة بالقضايا البيئية والمجتمعية التي تتطلب التفكير فيها، وإعادة النظر إليها من جانب المسؤولية والالتزام المجتمعي؛ من أجل النهوض بالبيئة، وبالتالي تحقيق بعد المواطنة البيئية الإيجابية لديهم.
- تضمن محتوى الوحدات المطورتين للعديد من القضايا البيئية المطروحة على الساحة والتي يتوجه إليها أنظار واهتمام جميع دول العالم، مثل التغيرات المناخية وتأثيرها على

حياة الإنسان ونشاطه الاقتصادي، كذلك نقص الغذاء وأسبابه، وقضية الاحتباس الحراري وما يترتب عليها من كوارث بيئية واقتصادية، كل هذا قد أتاح أمام الطلاب مساحة كبيرة من الخبرات التعليمية التي تربطهم بمستجدات البيئة، والتدرب على القيام بدورهم المجتمعي والبيئي الإيجابي تجاه ذلك.

- إشراك المعلمين وإدارة المدرسة للطلاب في التخطيط لبعض الأنشطة غير الصفية التي من شأنها تحقيق الاستدامة البيئة بالمدرسة، وكذلك تنفيذ الطلاب لهذه الأنشطة، كذلك دعوتهم للمشاركة في الاجتماعات المرتبطة بالقضايا المختلفة، كان من شأنه تنمية جوانب المسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب.
- إشراك الطلاب في بعض الأنشطة والمهام ذات الطابع الخيري، مثل: عمل اللوحات الإرشادية وحملات التبرع، وغيرها قد ساعد على تنمية الجانب الخيري للمسؤولية الاجتماعية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة زغاريد (٢٠١٧)، ودراسة قاسم (٢٠١٨)، ودراسة الخالدي (٢٠٢٠).

وللتحقق من صحة الفرض البحثي الثامن: " يوجد فرق دال إحصائياً (≥ 0.05) بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي والبعدي لمقياس المسؤولية الاجتماعية لصالح التطبيق البعدي "، تم استخدام اختبار " ت " للمجموعات المرتبطة لتحديد دلالة الفروق بين متوسطي درجات التطبيق القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية في مقياس المسؤولية الاجتماعية، والجدول التالي يوضح النتائج:

جدول (٢٥)

قيمة " ت " ودلالاتها الإحصائية للفروق بين متوسطي درجات التطبيق القبلي والبعدى للمجموعة التجريبية في مقياس المسؤولية الاجتماعية.

أبعاد مقياس المسؤولية الاجتماعية	التطبيق	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
المسؤولية نحو الأسرة	قبلي	٣٢	١١.٥٣	١.٥٢٤	٦٠.٤٧	٣١	٠.٠١
	بعدي		٣١.٦٩	٠.٨٩٦			
المسؤولية نحو الزملاء	قبلي	٣٢	١٣.٥٦	١.٣٩	٩٥.١	٣١	٠.٠١
	بعدي		٤١.٥٦	١.٠٧٦			
المسؤولية نحو المدرسة	قبلي	٣٢	١٥.٢٥	١.٤١٤	١٢٦.١	٣١	٠.٠١
	بعدي		٥٠.٠٣	٠.٩٣٣			
المسؤولية نحو المجتمع	قبلي	٣٢	١٥.٩١	١.٢٢٨	١٥١.١	٣١	٠.٠١
	بعدي		٥٩.٨٤	١.٠٥١			
الدرجة الكلية	قبلي	٣٢	٥٦.٢٥	٢.٨٦٢	١٩٥.٥٧	٣١	٠.٠١
	بعدي		١٨٣.١٣	٢.٠١٢			

من الجدول السابق يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدى لمقياس المسؤولية الاجتماعية لصالح التطبيق البعدى (المتوسط الأكبر = ٣١.٦٩ - ٤١.٥٦ - ٥٠.٠٣ - ٥٩.٨٤ - ١٨٣.١٣)، حيث جاءت قيم "ت" تساوي (٦٠.٤٧ - ٩٥.١ - ١٢٦.١ - ١٥١.١ - ١٩٥.٥٧)، وهي قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١.

وفي ضوء هذه النتائج نقبل الفرض الثامن للبحث.

ولحساب فاعلية المنهج المطور في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الصف الأول

الثانوي، تم استخدام مربع إيتا " η^2 "، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (٢٦)

حجم تأثير المنهج المطور في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الصف الأول الثانوي.

أبعاد مقياس المسؤولية الاجتماعية	قيمة (η^2)	حجم التأثير
المسؤولية نحو الأسرة	٠.٩٩٢	كبير
المسؤولية نحو الزملاء	٠.٩٩٧	كبير
المسؤولية نحو المدرسة	٠.٩٩٨	كبير
المسؤولية نحو المجتمع	٠.٩٩٩	كبير
الدرجة الكلية	٠.٩٩٩	كبير

يتضح من الجدول السابق أن حجم تأثير المنهج المطور في ضوء مفهوم الاقتصاد

الأخضر في تنمية أبعاد المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الصف الأول الثانوي كبير، حيث

تراوحت قيم حجم التأثير من (٠.٩٩٢ - ٠.٩٩٩).

وبذلك نقبل الفرض التاسع من فروض البحث: " يحقق المنهج المطور فاعلية في تنمية أبعاد المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الصف الأول الثانوي".

تعقيب عام:

للموصول إلى مستوى التنمية المستدامة المقبول ينبغي تبني فلسفة جديدة للتعليم في مصر قائمة على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية بأبعادها المختلفة بدءاً من الاهتمام بكل القضايا المحيطة ووصولاً إلى المشاركة المجتمعية الفعالة.

كما أن للتعليم دوراً مهماً للغاية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تغيير سلوك الأفراد إلى الشكل الذي يحقق جودة الحياة التي يعيشونها سواء بشكل فردي أو مجتمعي، كذلك تطوير وعيهم بقضايا الاستدامة، وتغيير اتجاهاتهم إلى الحد المقبول فيما يتعلق بالبيئة، والاقتصاد، والمجتمع، وبالتالي ينبغي بناء برامج التنمية المستدامة في ضوء حاجات الطلاب، وواقع المجتمع، وتحديات العصر.

التوصيات:

- المراجعة الدورية والمستمرة لاحتياجات التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، ودراستها والعمل على تحقيقها.
- إعادة النظر في المناهج الدراسية الحالية وخاصة مناهج الجغرافيا، على أن يتم التنسيق بين القطاعات التنموية والصناعية وواضعي هذه المناهج؛ لمعرفة متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- إنشاء نظام معلوماتي لاستشراف متطلبات الاقتصاد الأخضر وتضمينها المناهج الدراسية المختلفة.
- تطوير المناهج الدراسية خاصة مناهج الجغرافيا في ضوء مواصفات الطالب الخريج وما سيلتحق به بعد ذلك من وظائف خضراء صديقة للبيئة.
- إعداد مقرر ثقافي في ضوء أبعاد التنمية المستدامة في برنامج إعداد معلم الجغرافيا بكليات التربية.
- عقد دورات تدريبية وورش عمل لمعلمي الجغرافيا بمراحل التعليم الأساسية؛ لتعريفهم بمفهومى الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
- الاهتمام بتضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر بمناهج الجغرافيا بالمرحلة الثانوية.

- الاهتمام بالأنشطة الطلابية الصفية وغير الصفية التي تنمي الإحساس بالمسئولية الاجتماعية لدى الطلاب، وإثراء مناهج الدراسية عامة ومناهج الجغرافيا خاصة بموضوعات تنمي هذا الجانب.
- التأكيد لإدارات المدارس بأن ممارسة الطلاب للأنشطة المدرسية أصبح ضرورة من ضروريات العصر الحالي، وتلبية لمتطلبات وتحديات الظروف الراهنة .
- الاهتمام بالجوانب الاجتماعية كغيرها من الجوانب المعرفية والوجدانية لدى طلاب المرحلة الثانوية، من خلال التركيز على الأنشطة التي تنمي الإحساس بالمسئولية الاجتماعية لديهم.

البحوث المقترحة:

- برنامج تدريبي قائم على الاقتصاد الأخضر لتنمية التفكير المستدام لدى معلمي الجغرافيا قبل وفي أثناء الخدمة.
- وحدة جغرافية مقترحة قائمة على أبعاد التنمية المستدامة لتنمية التفكير المنظومي لدى طلاب المرحلة الثانوية .
- تقويم برنامج إعداد معلمي الجغرافيا في ضوء أبعاد التنمية المستدامة .
- تصور مقترح لأبعاد التنمية المستدامة في مناهج الجغرافيا بالمرحلة الإعدادية.

المراجع

أولاً - المراجع العربية:

- أبو حاصل، بدرية سعد (٢٠١٧). تقويم محتوى مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية في ضوء مفاهيم ومبادئ التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية، المؤتمر العلمي التاسع عشر: التربية العلمية والتنمية المستدامة، الجمعية المصرية للتربية العلمية، ١٥١ - ١٩٢.
- إدريس، محمود سالم (٢٠١٥). مفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية وأثرها على التنمية المستدامة. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، جامعة عين شمس، (٣)، يوليو، ٣٧٥ - ٤٠٥.
- إمام، مروى حسين (٢٠١٦). برنامج مقترح في الجغرافيا قائم على بعض أبعاد خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ - ٢٠١٦ لتنمية مهارات التفكير المستقبلي والمسؤولية الاجتماعية لدى الطالب المعلم. *مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية*، (٨٥)، ١ - ٤٦.
- _____ (٢٠٢٠). برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية قائم على المناسبات البيئية لتنمية مهارات حل المشكلات والمسؤولية البيئية لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية. *المجلة التربوية*، جامعة سوهاج، (٨٢)، ٥١٧ - ٥٦٩.
- البريدي، عبد الله عبد الرحمن (٢٠١٥). *التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي*. الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع.
- بوريج، فرانك (٢٠١٨). *فلسفة التنمية المستدامة: رهانات في نقد التنمية*، ترجمة: أيمن منير، السعودية: دار جامعة الملك سعود للنشر.
- الجلوي، محمود جابر (٢٠١١). فاعلية وحدة مقترحة في التنمية المستدامة للموارد الجغرافية الطبيعية في تنمية مفاهيم التنمية المستدامة وقيمتها لدى طلاب الصف الأول الثانوي. *مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية*، (٣٦)، أكتوبر، ٥٠ - ١.
- جمال الدين، نجوى يوسف (٢٠١٧). التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحول العالمية في الاقتصاد والتعليم، *مجلة العلوم التربوية، كلية الدراسات العليا للتربية*، جامعة القاهرة، ٢٥، (٤)، أكتوبر، ٤ - ٢.
- جميل، محمد قاسم (٢٠٠٨). *فعالية برنامج إرشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية* (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة الإسلامية بغزة.
- حافظ، عماد حسين (٢٠٢٢). استخدام استراتيجيات الصف المعكوس في تدريس الجغرافيا لتنمية كفاءات تحقيق التنمية المستدامة لدى طلاب الصف الثاني الثانوي. *المجلة التربوية*. جامعة سوهاج، ٩٩ (٢)، مايو، ٦٨٦ - ٧٣٧.

- حسام الدين، محمد (٢٠٠٣). *المسئولية الاجتماعية*. الدار المصرية اللبنانية.
- حسونة، محمد السيد (٢٠٠٥). *المشاركة المجتمعية وتطوير التعليم*، المؤتمر العلمي السادس: المشاركة وتطوير التعليم الثانوي في مجتمع المعرفة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٩-١٠ يوليو.
- الحنان ، طاهر (٢٠٢٠) . برنامج مقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادي في ضوء أبعاد التكامل الاقتصادي العربي. *مجلة كلية التربية في العلوم التربوية*، ٤(٣)، ٣٥٩-٤٣٢.
- حوالة، سهير محمد (٢٠١٥). *المسئولية الاجتماعية بالتعليم: مقارنات ومداخل*. *مجلة العلوم التربوية*، جامعة القاهرة، *كلية الدراسات العليا*، ٢٣(٣)، يوليو، ٥٤٣-٥٧٤.
- الخالدي ، زينب مطر (٢٠٢٠). دور المدرسة الثانوية في تنمية المسئولية المجتمعية لدى طلابها بالكويت. *مجلة العلوم التربوية بالغرندقة*، جامعة جنوب الوادي. ٣(٤)، ديسمبر، ١٧٥-٢١٢.
- درويش، دعاء محمد (٢٠١٩). *المدافعة البيئية لمعلم الجغرافيا الرقمي وآليات تحقيقها*، *المجلة التربوية*، (٦٨)، ٣٠٨٩-٣١٠٤.
- الدوسري، سلمى (٢٠١٠). *تصميم مقياس المسئولية الاجتماعية لأفراد المجتمع في حماية البيئة والمحافظة عليها دائمة ومستمرة*، *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية* ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، (٩) ، أكتوبر.
- الرحاحلة، عبد الرزاق سالم (٢٠٠٩). *المسئولية الاجتماعية*. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- الزبيدي، شريفة إبراهيم (٢٠٢١). *تصور مقترح لتضمين أبعاد التنمية المستدامة في محتوى كتاب الجغرافيا بالتعليم الثانوي (نظام المقررات) بالمملكة العربية السعودية*، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية*، ٢٩(٣)، ٥٩٠-٦١٣.
- الزبيعي ، شذى صخر (٢٠٢١). *واقع المسئولية الاجتماعية لدى طلبة المدارس الثانوية شمال المملكة وسبل تميمتها*. *مجلة الشرق الأوسط للعلوم التربوية والنفسية*، ١(١)، ٣١-٥١.
- زعزوع، زينب عباس (٢٠١٧). *دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل للشباب*. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة*، ١٨(٣) ، أكتوبر، ٣٧-٢٥٨.
- زغاريد، محمد (٢٠١٧). *تطوير كتب التربية الوطنية والمدنية للصف العاشر في ضوء مشروعات التعلم الخدمي وقياس أثره في تنمية التحصيل والمسئولية الاجتماعية واتجاهات الطلبة نحوه*، (رسالة دكتوراه)، جامعة اليرموك، الأردن.

سليمان ، فوقية رجب (٢٠٢٠). وحدة مقترحة في ضوء التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر لإكساب طلبة الشعب العلمية بكلية التربية بعض المفاهيم ونفسية، جامعة الزقازيق، كلية التربية، (108)، ١٤٩ - ٢٥٠.

شاكري، سمية (٢٠١٧). الاقتصاد الأخضر كألية لتحقيق التنمية المستدامة . مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، (١٥)، يناير، ١٣ - ١٦٠.

شحاتة، رحاب فتحي (٢٠١٦). تصور مقترح لمنهج الجغرافيا في ضوء أبعاد التنمية المستدامة وأثره في تنمية الوعي البيئي لدى طلاب المرحلة الإعدادية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة العريش.

الشرييني، داليا فوزي (٢٠١٩). برنامج قائم على مشروعات التعلم الخدمي لتنمية التحصيل والمسئولية الاجتماعية ومهارات التفكير المستقبلي لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكليات التربية. مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، (٢٨)، أكتوبر، ٣٠٨ - ٣٦٨.

شهدة، السيد علي (٢٠١٧). مناهج العلوم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، الجمعية المصرية للتربية العلمية. المؤتمر العلمي التاسع عشر: التربية العلمية والتنمية المستدامة، يوليو، ١٢١ - ١٣٥.

صابر، محمد بدر (٢٠١٨). العلاقة بين ممارسة النشاط المدرسي وتنمية المسئولية الاجتماعية لطلاب المرحلة الإعدادية. مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، (٣٠)، ١ - ٣٤.

صالح، جمال الدين السيد (٢٠٠٣). الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للأبحاث، مصر.

صمادي، أحمد عبد الحميد ؛ البعاوي، عقل محمد (٢٠١٥). الفروق في المسئولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية في منطقة حائل بالمملكة العربية السعودية في ضوء عدد من المتغيرات. المجلة الأردنية في العلوم التربوية، ١١ (٨٢)، ٦١٠ - ٦٧٩.

الطعاني، حسن أحمد (٢٠١٣). المدارس الثانوية (مفاهيمها، أهدافها، أسسها، أساليبها). الكويت: دار الفكر للنشر.

عباس، منال محمد (٢٠١٤). المسئولية الاجتماعية بين الشركة وآفاق التنمية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

عبد الحكم، عيبر محمود (٢٠١٦). الاقتصاد الأخضر: مفهومه، وقطاعاته المختلفة. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، (٢)، أبريل، ٣٥٣ - ٣٨١.

عبد الرحمن، فهد عبد الرويشد (٢٠٠٧). الحرية والمسئولية الاجتماعية لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة القاهرة، العدد الأول.

- عبد الهادي، هويدا عبد العظيم (٢٠١٤). الاقتصاد الأخضر والنمو الاقتصادي تجارب أفريقية. مجلة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، يناير.
- عبد الودود، رضا (٢٠١٢). الاقتصاد الأخضر: تنمية مستدامة تراعي الصحة والبيئة. مجلة الوعي الإسلامي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (٥٥٨)، يناير، ٧٨ - ٨٠.
- عبيد، بشرى كاظم (٢٠١٧). تحليل محتوى كتاب مادة الجغرافيا للصف الأول المتوسط في ضوء مفاهيم التنمية المستدامة في العراق، مركز البحوث والدراسات التربوية، ٣٩، ٢١ - ٤٢.
- عثمان، سيد أحمد . التحليل الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- عثمان، سيد أحمد (١٩٩٣). مقياس المسئولية الاجتماعية. ط٣. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- علي، سعيدة جاد الرب (٢٠١٩). المسئولية الاجتماعية كأداة من أجل النقاء والنمو. عمان: دار الخليل للنشر.
- علي، شريف محمد (٢٠١٤) دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات.
- عليان، نجم الدين (٢٠١٨). المسئولية المجتمعية- التخطيط للمستقبل. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- العنزي ، منى بنت ساكت (٢٠٢٢). درجة وعي معلمات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية بمبادئ الاقتصاد الأخضر في ممارساتهن التدريسية، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، ٣٨، (٢)، فبراير، ٤٩ - ٩٠.
- عوض، دعاء عوض (٢٠١٣). الكفاءة الذاتية المدركة وعلاقتها بالمسئولية الاجتماعية في ضوء بعض المتغيرات لدى طلاب كلية التربية جامعة الإسكندرية. مجلة دراسات عربية، ١٢، (٢)، أبريل، ١٩١ - ٢٣٢.
- غانم، تقيدة سيد (٢٠١٦). تضمين أهداف التنمية المستدامة الوطنية والدولية في مناهج التعليم العام رؤية مقترحة ، مؤتمر: نحو بناء استراتيجية للتنمية المستدامة في صعيد مصر في ظل العلوم الإنسانية، المؤتمر العاشر لكية الآداب، جامعة بني سويف، - ١٣ مارس.
- غنيم، عثمان محمد؛ وأبو زنت، ماجدة (٢٠١٠). التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط(١). عمان: دار صفا للنشر والتوزيع.
- فؤاد، هبة فؤاد (٢٠٢٠). فاعلية برنامج مقترح في ضوء توجهات الاقتصاد الأخضر لتنمية الوعي البيئي والتفكير الإيجابي لدى الطلاب المعلمين بالشعب الأدبية بكلية التربية. مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، جامعة عين شمس، م ٤٤، ع ١، ١٥٥-٢٢٦.

- قاسم، جميل (٢٠١٨). فعالية برنامج إرشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية. (رسالة ماجستير)، كلية التربية، الجامعة الإسلامية بغزة.
- القرشي، محمد صالح (٢٠١٩). علم اقتصاد التنمية. عمان: دار أثر للنشر والتوزيع.
- القميزي، حمد بن عبد الله (٢٠١٥). دور محتوى مقررات مناهج العلوم في تنمية مفاهيم التنمية المستدامة لدى طلاب المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية، *المجلة المصرية للتربية العلمية*، ١٨ (٢)، مارس، ١٨٥-٢١٥.
- كردي، سميرة (٢٠٠٣). المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بدافع الإنجاز لدى طالبات كلية التربية بالطائف. *مجلة علم النفس*، (٦٥)، ١-٣٩.
- لغويل، سميرة (٢٠١٦). المسؤولية الاجتماعية: المفهوم، الأبعاد، المعايير. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (٢٧)، ديسمبر، ٣٠١-٣٠٨.
- مبارك، فاطمة (٢٠١٦). التنمية المستدامة: أصلها ونشأتها، *مجلة بيئة المدن الإلكترونية*، (١٣)، يناير، ١-١٦.
- مجاهد، نهى (٢٠١٨). *التعليم والمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة بين الواقع والمأمول*. القاهرة: دار النهضة العربية.
- محمد، منال على (٢٠٢٢). برنامج مقترح في ضوء أبعاد التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر وأثره في تنمية التفكير المستدام والتوازن المعرفي والاتجاهات المستدامة لدى طلاب الشعب العلمية بكلية التربية. *مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط*، ٣٨، (٣)، مارس، ص ص ١٠٦-١٧٠.
- محمد، هبة هاشم (٢٠١٢). *برنامج تعلم ذاتي مقترح في ضوء أبعاد التنمية المستدامة للطلاب المعلمين بكلية التربية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)*، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- محمود، دينا خالد (٢٠١٨). دور التعليم الجامعي في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء التنمية المستدامة. *مجلة دراسات في التعليم الجامعي*، (٣٩)، مايو، ١٩٦-٢٤٢.
- محمود، نيفين محمد (٢٠٢٣). فاعلية برنامج إثرائي في ضوء التعلم القائم على المشكلة لتنمية التفكير المنتج والمسؤولية المجتمعية في مادة الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية. *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية*، ١٧(٤)، أبريل، ٣٢٥-٤٥٢.
- محمود، هويدا حنفي (٢٠٠٦). المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الصف الأول الثانوي لاختيارهم جماعة الأقران وولائهم لها في ضوء بعض المتغيرات. *مجلة دراسات عربية في علم النفس*، ٥ (١٤)، ٨٨٣-٩٤٤.

- مسيليتي، نبيلة (٢٠١٨). النمو الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، ٢(٣)، ١٦٣ - ١٧٠.
- المطيري ، أفرح عباس (٢٠١٩). واقع تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية للمرحلة المتوسطة. مجلة البحث العلمي في التربية ، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم التربوية، (٢٠)، ٥٠٩ - ٥٥٦.
- معقاي، الصادق (٢٠١٩). الوعي البيئي ومتطلبات التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ١١، (٢)، يونيو، ١٣٨ - ١٤٧.
- منظمة الأمم المتحدة (٢٠١٢). المستقبل الذي نصبوا إليه. مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية ريو+20، ري ودي جانيرو، البرازيل، ١٢ - ٥٨. يونيو.
- مهاوي، أحمد غنيمي (٢٠١٦). دور مؤسسات التربية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب : دراسة ميدانية. مجلة المعرفة التربوية، الجمعية المصرية لأصول التربية، ٤(٧)، يناير ، ٢٠٤ - ٢٥٨.
- نفاذي، محمد صديق (٢٠١٧). الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبي (دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية). المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، ع ١٧، يناير، ص ص ٦٣٩ - ٦٧١.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠١٠). الرؤية الاستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، القاهرة: وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Allen, C., Clouth, S. (2018). A Guidebook to the Green Economy. Issue 1: Green Economy, Green Growth, and Low Carbon Development – History, Definitions and a Guide to Recent Publications. UN Division for Sustainable Development.
- Cramer, J.(2006). Corporate Social Responsibility and Globalization:An Action Plan for Business. Sheffield, UK, Greenleaf Publishing.
- Kathleen, W. (2009). A Model for Partnering with Not-for-Profits to Develop Socially Responsible Businesses in a Global Environment. Journal of Business Ethics, 85:111–120. DOI 10.1007 /s10551-008-9951-5.
- Gbadamosi, Tolulope. V. (2016). Assessing Teachers, Understanding of Green Economy for Effective Teaching of Climate Change Education in Kolawole, C. O. O; Bagudo, A A; Moronkola, O. A; Akinkuotu, A.O; Babarind,S.A; Ojedokun, I. M and Meroyim S.I (Eds) Education in Nigeria; Looking Beyond the 21 st Century, The Department of Teacher Education; 419-436 pp.ISBN:978-978-52551-507.
- Huberman, D. (2019). A Guide book for IUCNS thematic Programme Aria on Greening The World Economy , International Union for Coservation of Nature, Gland, Swetzerland.
- Lake, A.(2011). The developmental roots of social responsibility in childhood and adolescence. Child Development, 26 (2).
- Nakamura, M., & Muraoka, A. M. (2006). Global social responsibility, developing a scale for high school students in Japan. International Journal for the advancement of Councelling, (28), 213-226.
- Nicholson, C., & DeMoss, M. (2009). Teaching Ethics and Social Responsibility: An Evaluation of Undergraduate Business Education at the Discipline level. STETSON UNIVERSITY DELAND FLORIDA.
- Pawłowski, A. (2006). Problems of Sustainable Development, 1 (1), 23–32.
- Shehada, F. H., Al-Omari, W. H& Nawafleh, A. H. (2020). The Degree of Science Teachers' Awareness about the Concepts and Requirements of Green Economy in the Secondary School in Amman from the Viewpoint of Teachers Themselves. International Journal of Learning, Teaching and Educational Research, 19(3),48-68.
- Unay Gailhard, I,& Bojnc, S. (2019). The impact of Green Economy measures on rural employment: Green jobs in farms. Journal of cleaner production, 208, 541-551.

- UNESCO. (2012). UNESCO's input to the Rio+20 compilation document. Paris: UNESCO.
- UNIDO and the World Summit on Sustainable Development, Corporate Social Responsibility: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries, Vienna, 2002, p5.
- Wang, L., & Juslin, H. (2012). Values and corporate social responsibility perceptions of Chinese university students, *Journal of Academic Ethics*, (10), 57 – 82.
- World Bank, Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania. Working Paper, March 2005..p1
- Zervas, E. (2022). Green Growth versus Sustainable Development. Recent Advances in Energy, Environment and Economic Development, ed. Eslamian S., Proceedings of the 3rd International Conference on Development, Energy, Environment, Economics (DEEE '12), Paris, France, December 2–4, 2022, 399.
- Zhang, y. (2012). Analysis on the reason on Chinese college students weakning social responsibility and cultivation form -sociological perspective. *Asian Social Science*, (8), 132 – 135.